



قَاعِدَةٌ فِيمَا يُقْطَرُ الصَّلَاةُ وَمَا الْإِفْطَارُ

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

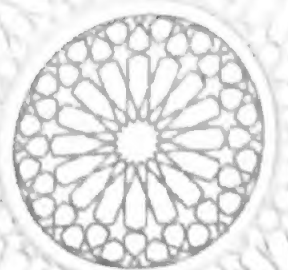
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

محقق

عبد الله بن علي السليمان آل غنهب

دار العبقرية للنشر والتوزيع



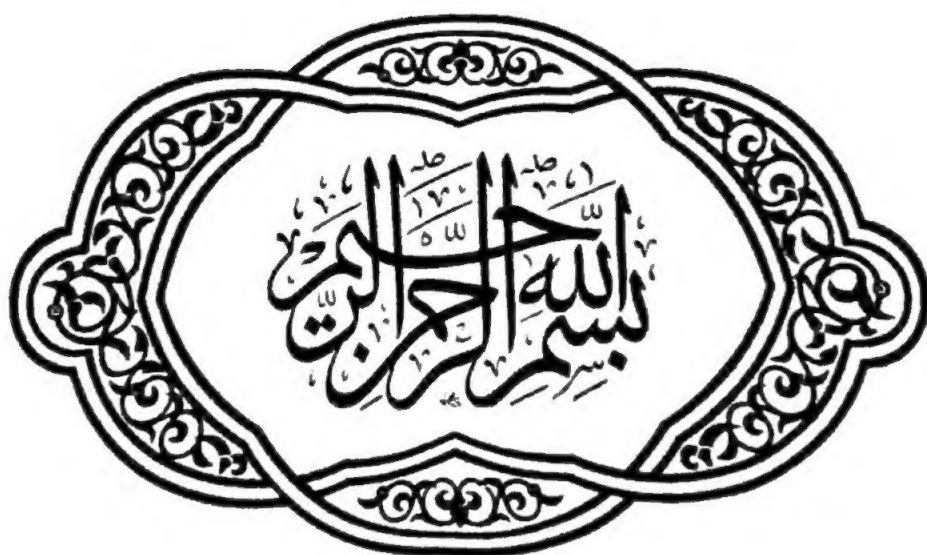
قَاعِلَةٌ
فِي مَا يُفْطَرُ الصَّائِتِ
وَمَا الْإِفْطَرُ

تَأْلِيفُ
سَيِّحِ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ
أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

تَحْقِيقُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ السَّلِيمَانِ آلِ غَنِيَّهَبَ

كَتَبَ الْعَمْرِيُّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَلَّى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين؛ محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابه أنتم الصلاة وأزكى التسليم.

أما بعد: فهذه رسالة لطيفة في الكلام على بعض مفطرات الصائم لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية رحمه الله، وكانت قد نُشرت ضمن «مجلة المنار» وضمن «مجموع الفتاوى» ونُشرت مفردة بعنوان «حقيقة الصيام»؛ واعتمد في إخراجها على نسخة مختصرة كثيرة التحريف والسقط، ثم استدرك بعض ذلك في طبعة لاحقة من النشرة المفردة، وبقيت مواضع كثيرة دون استدراك وإتمام -انظر بيان ذلك (ص ١٦) -.

وقد يسر الله الكريم تحقيقها على أصول خطية عتيقة عالية، منها ما هو بخط أخص تلاميذ الشيخ وأبصرهم بكتبه، وهو العلامة شمس الدين أبو عبد الله ابن رشيّق، كاتب الشيخ وترجمانه ولسان قلمه.

ورأيت الحاجة داعية إلى إفرادها وتقديمها بالنشر؛ لأهميتها وكونها مما يُشرح ويُتدارس ويُعلّق عليه -وممن علّق عليها العلامة ابن عثيمين، وهو مطبوع- . والله أسأل أن ينفع بها محققها وقارئها وشارحها.

وكتب

عبد الله بن علي السليمان آل غنهب

الرياض

البريد الإلكتروني: a.a.q2@icloud.com

الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

التعريف بالنص المحقق

- توثيق نسبة النصّ المحقق إلى مصنّفه.
- تحرير العنوان.
- تاريخ النصّ المحقق.
- وصف الأصول الخطيّة المعتمدة.
- النّشرات السّابقة.
- منهج التّحقيق.
- نماذج من صور الأصول الخطيّة المعتمدة.

توثيق نسبة النص المحقق إلى مصنفه

ذكر ابن رشيّق^(١) وابن عبد الهادي^(٢) أنَّ للشيخ «قاعدة في مفطرات الصائم»، وجاءت نسبة القاعدة صريحة إلى الشيخ في الأصول الخطيّة لها؛ ومنها ما هو بخطّ ابن رشيّق - كما سيأتي (ص ١٣) -، وهو من أخصّ تلاميذه وأبصرهم بكتبه كما هو معلوم.

وأحال الشيخ في النصّ المحقّق (ص ٤٤) على قاعدته المشهورة في تقرير القياس في مسائل عدّة والردّ على من يقول فيها هي خلاف القياس - المنشورة في «الفتاوى» (٢٠ / ٥٠٤ - ٥٨٣) -، وهي ثابتة النسبة عنه، فقد نسبها إليه جمعٌ من تلاميذه كابن القيم وابن عبد الهادي والصّفديّ وابن شاکر الكتبي^(٣)، بل صرّح ابن القيم في «أعلام الموقعين»^(٤) بأنّه السائل، ونقل جلّ جواب الشيخ، وزاد عليه.

هذا سوى إحالاته الأخرى إلى مواضع بسطه لبعض المسائل.

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية - الجامع» (ص ٣٧٦).

(٢) «العقود الدرية» (ص ٧٩).

(٣) «العقود الدرية» (ص ٧٦)، «الجامع» (ص ٤٧٠، ٤٩٢، ٥٠٦).

(٤) (٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤)، قال: (وسألت شيخنا - قدّس الله روحه - عما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم: «هذا خلاف القياس» لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم، وربما كان مجمعا عليه، كقولهم... كل ذلك على خلاف القياس. فهل ذلك صواب أم لا؟ فقال: «ليس في الشريعة ما يخالف القياس»، وأنا أذكر ما حصّلت من جوابه بخطّه ولفظه، وما فتح الله سبحانه لي يمين إرشاده، وبركة تعليمه، وحسن بيانه وتفهمه...).

تحرير العنوان

ورد عنوان الرسالة صريحاً في غاشية النسخة (م): «قاعدة فيما يفطر الصائم وما لا يفطره»، وهو بخط ناسخها العلامة أبي عبد الله ابن رشيّق. وهو موافق لما ابتدأ به الشيخ رسالته حيث قال في أولها - بعد خطبة الحاجة كما هي عادته -: (فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره). وقد أشار لها ابن رشيّق^(١) - وعنه ابن عبد الهادي^(٢) - بـ «قاعدة في مفطرات الصائم»:

□ فإمّا أن يكون وصفاً لها، خاصّة وأن ابن رشيّق هو نفسه من كتب العنوان الأوّل على غاشية النسخة (م)، وهو أصرّح.

□ وإمّا أن يكون عنواناً آخر للرسالة، فيكون العنوان الأوّل هو العنوان الأتم والأوفى.

تنبيه: في ط. المنار: (رسالة في حقيقة الصيام وما يفطر الصائم بالنص والإجماع وما ألحق به من الرأي والاجتهاد. لشيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره)، وفي ط. المكتب الإسلامي: «حقيقة الصيام»، وهي عناوين اجتهادية من ناشرها^(٣) كما هو ظاهر.

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية - الجامع» (ص ٣٧٦).

(٢) «العقود الدرية» (ص ٧٩).

(٣) كما اجتهد أيضاً - في ط. المكتب الإسلامي، وأشار لذلك في (ص ٣) - في إضافة زيادات في النصّ مما استخرجه من كتب ابن تيمية الأخرى.

تاريخ النص المحقق

لم يرد في النَّصِّ المحقَّق دليلٌ صريحٌ يفيد تاريخ تأليفه، لكن يغلب على الظَّن تأخُّره؛ لعدَّة قرائن، منها:

١- ما ورد في الرِّسالة من آراء توافق اختيارات الشَّيخ المعروفة والمنقولة عنه، وتخالف تقريره في قديم مصنَّفاته، كمسألة انتقاض الضوء بالخارج النَّجس من غير السَّبيلين؛ فإنَّ المذهب لا يختلف في النَّقض بفاحشها، وهو ما قرَّره في «شرح العمدة»^(١)، ولكن الذي اختاره هنا^(٢) أنَّها لا تنقض مطلقاً، ويُسحبُ الضوء منها، وهذا ما قرَّره في سائر المواضع، وهو المنقول والمشهور عنه^(٣).

٢- إحالته (ص ٤٤) على قاعدته في تقرير القياس في مسائل عدَّة والردُّ على من يقول فيها هي خلاف القياس - المنشورة في «الفتاوى» (٢٠/ ٥٠٤-٥٨٣)، وهي من مصنَّفاته المتأخِّرة، فالسَّائل هو العلامة ابن القيم - كما سبق (ص ٩) -، وهو من تلاميذه الدَّمشقيين الذين التقوا به بعد عودته إلى دمشق (ذي القعدة ٧١٢هـ).



(٢) انظر: (ص ٤١، ٥٧).

(١) (٢٩٨/١).

(٣) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٥٢٦) (٢١/ ٢٢٢، ٢٤٢) (٣٥/ ٣٥٨)، ونقله عنه في «الفروع» (١/ ٢٢٢)،

و«الاختيارات»: ابن عبد الهادي (٣٥)، ابن القيم (٦٠)، ابن اللحام (ص ٥٢).

وصف الأصول الخطية المعتمدة

النسخة الأولى = (م):

وتقع ضمن المجموع رقم (٢٧٧٥) بالمكتبة المحمودية، وتشغل منه الأوراق (٩٠-١٠٧)، عدد أوراقها: (١٨) ورقة، مسطرتها: (٢١) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٣) كلمة.

وفي غاشية النسخة: (قاعدة فيما يفطر الصائم وما لا يفطره. ألفها شيخ الإسلام الإمام العلامة بقية السلف أوحد عصره وفريد دهره تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمته الله).

وتحتها بيت شعر:

(يا خادم النفس كم تسعى بخدمته فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان).
وفي طرف الورقة - بخط معترض -: (مسألة^(١)) في رجل فلاح أخذ من المالك قوة فبذرهما في أرضه وعدمت من قلة الماء؛ فهل يلزمه ذلك من البذار؟
الجواب: إذا شرط عليه أن يبذره من غير تفريط ولا عدوان؛ فلا ضمان عليه والحال هذه، فإن هذا ليس هو القرض الذي يثبت في الذمة مطلقًا. والله أعلم).

وفي ظهر الورقة: (بسم الله الرحمن الرحيم. قال شيخ الإسلام الإمام العلامة، أوحد الزمان في عصره، وفريد دهره، تقي الدين أبو العباس أحمد

(١) انظر للاستزادة: «الفتاوى» (٢٩/٥٣٤) (٣٠/١٣٢).

ابن تيمية رحمته: الحمد لله، نستعينه ونستغفره... فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره....).

وفي خاتمة النسخة: (... مع بعده عن الشرع والعقل، والله أعلم. آخره والحمد لله رب العالمين).

وكتب في طرّة (١٠٣/و) -عقيب لحق-: «الوريقة» -وفي زاوية الورقة إشارة لذلك أيضًا-، فالظاهر أنه أتم اللحق في قصاصة ملحقة، لكنها سقطت من النسخة -وقد اعتمدت في إثبات تنمّة الكلام على النسخة الأخرى، وأشارت لذلك في موضعه-.

ومن قوله (١٠٧/ظ): (بل يمتص غيره أو يأخذ الدم... إلخ) إلى آخر الرسالة؛ ورد في الطرّة بخط مغاير لخط الناسخ.

ولم يذكر في النسخة «اسم الناسخ» ولا «تاريخ النسخ».

إلا أنه يمكن معرفة ذلك من خلال التعرف على خط الناسخ وتتبع منسوخاته الأخرى، فناسخنا من المكثرين من النسخ لتراث الشيخ^(١)، بل هو من أخص تلاميذه وأبصرهم بكتبه، وهو: العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن رشيقي المغربي المالكي (٧٤٩هـ)، كاتب الشيخ وترجمانه ولسان قلمه.

وهي نسخة تامة -سوى ورقة (= طيارة)-، بحالة جيّدة، مقابلة مصحّحة. والظاهر أنها منقولة من خط الشيخ؛ لما وقع فيها من الإلحاقات الطويلة والبياضات ونحو ذلك ممّا هو معتاد في مسوداته، ولما وقع لناسخها من اشتباه في مواضع.

وقد صرح الناسخ في خاتمة إحدى رسائل المجموع بمقابلتها على خط الشيخ.

(١) وقد جمعت جملة منها؛ يأتي الكلام عليها في موضعه، يسر الله ذلك بفضلّه.

النسخة الثانية = (ك):

وتقع ضمن المجلد (٢٢) من كتاب «الكواكب الدراري» لابن عروة، وهو من محفوظات دار الكتب الظاهرية برقم (٥٥٩)، وعدد أوراقه: (٢٥٥) ورقة، ومسطرته: (٢٩) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٤) كلمة.

تاريخ النسخ: (١٩/٢/٨٢٦هـ)، كما ورد في الورقة (٢٥٥).

اسم الناسخ: إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلي، كما ورد في الورقة (٢٥٥)، وهو المعروف بـ: إبراهيم الناجي الشافعي رحمته الله وعفا عنه. وخطه معجمٌ وواضحٌ حسنٌ، وهو كثير التحريف والتصحيف والسقط والغلط.

وتشغل رسالتنا الأوراق (١١٨-١٢٧)، فعدد أوراقها: (١٠) أوراق.

أول النسخة: (قال شيخ الإسلام الإمام العلامة، أوجد الزمان في دهره، وفريد عصره، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية رحمته الله: الحمد لله، نستعينه ونستغفره... فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره...).

وفي خاتمة النسخة: (... مع بعده عن الشرع والعقل، والله أعلم. آخر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والحمد لله رب العالمين).

وهي نسخة تامة، بحالة جيدة، مقابلة مصححة، وارتبطت أوراقها بطريقة التعقيب.

النسخة الثالثة = (أ):

وتقع ضمن المجموع (٨٦/٦٧٦) بمكتبة الإفتاء بالرياض، وتشغل منه الأوراق (١٦٦-١٧٣)، عدد أوراقها: (٨) أوراق، مسطرتها: (٢٤-٢٧) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٤-١٩) كلمة.

أول النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم. قاعدة لشيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه فيما يفطر الصائم وما لا يفطره: الحمد لله، نستعينه ونستغفره... فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره...).

وفي خاتمة النسخة: (... مع بعده عن الشرع والعقل، والله أعلم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين). تاريخ النسخ: سنة (١٣٤١هـ).

وهي نسخة تامة مادياً، ناقصة موضوعياً - نسخة مختصرة -، بحالة جيدة، مقابلة مصححة، وارتبطت أوراقها بطريقة التعقبة.

النسخة الرابعة = (ع):

وهي قطعة (= ورقتان) تقع ضمن المجموع (٤٧) من مجاميع المدرسة العمرية، وتشغل منه الأوراق (١٥٠-١٥١).

أول الورقة (١٥٠): (والثاني: يضمن الجميع...)، وآخرها: (... لا يُستحب أن يؤخر بالناس المغرب)، وهي توافق (ص ٤٦-٥٠).

وأول الورقة (١٥١): (بل ولا نُقل أنه أمر عائشة بذلك...)، وآخرها: (... في المقبرة والمجزرة والمزبلة والحشوش وقارعة)، وهي توافق (ص ٥٦-٥٩).



وقد اعتمدتُ على النسخ الأصلية، وهي: النسخة (م)، والنسخة (ك). وجعلت النسخة المختصرة - نسخة (أ) - والنسخة الناقصة - نسخة (ع) - نسخاً مساعدة يُرجع إليها عند الحاجة فقط، فلا أشير لها في بقية المواضع.



النُّشَرَاتُ السَّابِقَةُ

نُشِرَتِ الرِّسَالَةُ فِي أَوَّلَى طَبْعَاتِهَا سَنَةَ (١٣٤٩هـ) بِمَطْبَعَةِ الْمَنَارِ، ضَمِنَ «مَجْلَةُ الْمَنَارِ» (٣١/ ٥٢٠-٥٢٨، ٥٩٣-٦٠٧) بِعَنَايَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رِضَا، بِعَنْوَانِ: «رِسَالَةٌ فِي حَقِيقَةِ الصِّيَامِ وَمَا يَفْطَرُ الصَّائِمُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ مِنَ الرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ».

ثُمَّ نُشِرَتِ مَفْرَدَةً سَنَةَ (١٣٨٠هـ) فِي الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ زُهَيْرِ الشَّوَيْشِ بِعَنْوَانِ: «حَقِيقَةُ الصِّيَامِ».

وُثِّرَتِ سَنَةَ (١٣٨١هـ) ضَمِنَ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٥/ ٢١٩-٢٥٨). وَاعْتَمَدَ فِي إِخْرَاجِهَا عَلَى نَسْخَةٍ مُخْتَصَرَةٍ كَثِيرَةِ التَّحْرِيفِ وَالسَّقْطِ - وَلَعَلَّهَا النُّسخَةُ (أ) مَعْنَا -.

ثُمَّ فِي طَبْعَةٍ لَاحِقَةٍ مِنَ النَّشْرِ الْمَفْرَدَةِ - ط. الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ - أَضِيفَ إِلَيْهَا بَعْضُ الزِّيَادَاتِ، وَذَكَرَ فِي (ص ٣) أَنَّهَا مُسْتَفَادَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةِ الظَّاهِرِيَّةِ - وَلَعَلَّهَا النُّسخَةُ (ك) مَعْنَا - وَمِمَّا اسْتَخْرَجَهُ مِنْ كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ الْآخَرَى. وَبَقِيَتْ مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ مِمَّا اعْتَرَاهَا التَّحْرِيفُ وَالسَّقْطُ لَمْ تَسْتَدْرِكْ.

وَهَذِهِ نَمَازِجٌ مِمَّا وَقَعَ:

ص ٤٠-٤١: رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ... [= نَحْوُ (٦) أُسْطُرًا]	(٢٢٢/ ٢٥)، (ص ١٥): رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ. قَالَ الْأَثَرُ...
قِيلَ: قَالَ الْأَثَرُ...	

<p>(٢٢٣/٢٥)، (ص ٢٠): ... عند أهل العلم بأن رجلاً قلت: روايته عن زيد... قلت: قد يقا: روايته عن زيد...</p>	<p>ص ٤٢-٤٣: ... عند أهل العلم بالرجال قال الترمذي... [= نحو (٦) أسطر] قلت: قد يقا: روايته عن زيد...</p>
<p>(٢٢٤-٢٢٣/٢٥)، (ص ٢٠-٢١): لا يخالف روايته المرسله بل يقويها</p>	<p>ص ٤٣: لا تخالف روايته المرسله - وهشام بن سعد قد روى له مسلم - بل تقويها</p>
<p>(٢٢٤/٢٥)، (ص ٢٢): لكن هذا فيه إذا ذره النقيء</p>	<p>ص ٤٣: لكن هذا فيه النقيء، يعني: إذا ذره.</p>
<p>(٢٢٤/٢٥)، (ص ٢٣): وأما حديث الحجامه</p>	<p>ص ٤٣: وأما الحجامه...</p>
<p>(ص ٢٣): [التقص بتامه ورد في غير موضعه]</p>	<p>ص ٤٣: وأما الحجامه؛ فإما أن يكون منسوخاً... [= نحو (٥) أسطر]</p>
<p>(٢٢٤/٢٥)، (ص ٢٢-٢٣): ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا، وقال يحيى بن معين: حديث زيد بن أسلم ليس بشيء</p>	<p>ص ٤٣: قال: (ورواه غير واحد عن زيد ابن أسلم مرسلًا، وعبد الرحمن ذاهب الحديث)، هذا كلام الترمذي. وقد قال يحيى بن معين: (حديث بني زيد بن أسلم ليس بشيء ثلاثتهم).</p>
<p>(٢٢٧-٢٢٦/٢٥)، (ص ٢٨): وهو أظهر قولي الشافعي. وأما الكفارة...</p>	<p>ص ٤٦: وهو أظهر قولي الشافعي، وذكر ذلك رواية... [= نحو (٣) أسطر] وأما الكفارة...</p>
<p>(٢٢٧/٢٥)، (ص ٢٨): وأما سائر المحظورات فليست من هذا الباب، وتقليم الأظفار وقص الشعر الشارب والترفه المنافي للنفث كالطيب واللباس...</p>	<p>ص ٤٦: وأما سائر المحظورات؛ فليست من هذا الباب، وتقليم الأظفار وقص الشعر هو من باب الترفه المنافي للنفث؛ كالطيب واللباس...</p>
<p>(٢٢٧/٢٥)، (ص ٢٩): وما ليس فيه إتلاف كالطيب واللباس</p>	<p>ص ٤٧: وما فيه ترفه كالطيب واللباس</p>

ص ٤٩: ولو كانت العلة مجرد خوف الصلاة	(٢٣٠/٢٥)، (ص ٣٢): ولو كان لعلم خوف الصلاة
ص ٥٤: ... وأبو عاتكة ضعيف - هذا كلام الترمذي -، وقد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الرازي: «ذهب الحديث». والذين قالوا...	(٢٣٥/٢٥)، (ص ٣٩): ... وفيه أبو عاتكة. قال البخاري: منكر الحديث. والذين قالوا...
ص ٥٦: ورؤي عن عمار وعائشة من قوله	(٢٣٧/٢٥): وإنما روي عن عمار وعائشة من قولهما
ص ٥٧-٥٨: فهو يطفى حرارة الشهوة كما يطفى حرارة الغضب	(٢٣٩/٢٥): فهو يطفى حرارة الغضب
ص ٥٧-٥٨: وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان والنار، والوضوء يطفئها، فهو يطفى حرارة الشهوة كما يطفى حرارة الغضب، والوضوء من هذا مستحب. وكذلك أمره بالوضوء...	(ص ٤٦): وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان، وكذلك أمره بالوضوء...
ص ٦٠: والحكم في تلك عند من يقول به قد يثبتها بالقياس على موارد النص، وقد يثبتها بالحديث	(ص ٥١): والحكم في ذلك عند من يقول به قد يثبت بالقياس على موارد النص وقد يثبت بالحديث
ص ٦٠: إما قياس بإبداء الجامع	(٢٤٢/٢٥): إما قياس على باثبات الجامع (ص ٥٢): إما قياس على باب الجامع
ص ٦٢: فلا بد من السبر، وإلا فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول علق الحكم بهذا دون هذا	(٢٤٤/٢٥): فلا بد من السبر، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول الحكم بهذا دون هذا

(ص ٥٦): لأن الماء يتولد من الدم	ص ٦٣: لأن الماء مما يتولد منه الدم
(ص ٥٧): إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلم دون هذا	ص ٦٣: إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا
(٢٤٦/٢٥): الوجه الخامس: انه ثبت بالنص والإجماع	ص ٦٣: الوجه الخامس: أن نقول: بل الشارع... [= نحو (٨) أسطر] فنقول: معلوم أنه ثبت بالنص والإجماع
(ص ٥٨): ولهذا قيل: فضيقوا مجاريه بالجوع. وإذا ضاقت وانبعثت القلوب	ص ٦٤: ولهذا قيل: «فَضِّقُوا مَجَارِيَهُ بِالْجُوعِ» - وبعضهم... [= نحو (٣) أسطر] الذي هو الدم ضاقت، وانبعثت القلوب
(٢٤٩/٢٥)، (ص ٦٣): فصار فيهما كالأكُل والحِيض	ص ٦٦: فصار فيه ما في الأكل وفي الحيض
(٢٥٣/٢٥)، (ص ٦٩): وقد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري	ص ٦٩: وقد أنكره يحيى بن سعيد على الأنصاري
(٢٥٣/٢٥): سمعت أبا عبد الله رد هذا الحديث فضعفه وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في أيام المتنصر	ص ٦٩: سمعت أبا عبد الله ذكر هذا الحديث فضعفه وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في الفتنة
(٢٥٤/٢٥): ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر حجة الصائم ولم يثبت إلا حجة المحرم...	ص ٧١: ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي فيه ذكر حجة الصائم، ولم يتفقا إلا على حديث حجة المحرم...
(ص ٧١): ولهذا أعرض عن الحديث الذي ذكر فيه حجة الصائم ولم يتفقا إلا على حجة المحرم...	
(ص ٧٣): فقال «أفطر الحاجم والمحجوم» وقال الإمام أحمد...	ص ٧٢: فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، وهذا... [= نحو (٣) أسطر] وقال أحمد...

<p>ص ٧٢-٧٣: فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، وهذا يكون... [= نحو صفحة] وقال الترمذي: (سألت البخاري...</p>	<p>(٢٥٥/٢٥): فقال «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» وقال الترمذي: سألت البخاري...</p>
<p>ص ٧٣-٧٦: [= نحو (٣-٤) صفحات]</p>	<p>(٢٥٥/٢٥): اللذين رواهما أبو قلابة - إلى ان قال - ومما يقوي ان النسخ...</p>
<p>ص ٧٦-٧٨: قال أحمد بن حنبل: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج. وقال أحمد... [= نحو صفحتين] ثم القائلون بأن الحجة تفطر اختلفوا على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره: أحدها:</p>	<p>(٢٥٥/٢٥): قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع، وذكر أحاديث «أَفْطَرَ الحاجم والمحجوم» إلى أن قال: ثم اختلفوا على أقوال: أحدها...</p>
<p>ص ٧٩-٨٠: قال شيخنا أبو محمد: «وهذا هو الصواب». ومنهم من قال... [= نحو صفحتين] والرابع...</p>	<p>(٢٥٦/٢٥): وقال شيخنا أبو محمد: هذا هو الصواب. إلى أن قال: والرابع...</p>
<p>ص ٧٤: لم يغير الحكم إلا مرة، وإن قلر بعد ذلك لزم تغييره مرتين</p>	<p>(ص ٧٥): لم يغير الحكم الأمر، وإن قدر بعد ذلك لزم تغييره مرتين</p>
<p>ص ٧٤: وابن عباس وإن لم يذكر ذلك فهو لا يعلم ما في نفسه</p>	<p>(ص ٧٦): وابن عباس وإن لم يعلم ما في نفسه</p>
<p>ص ٧٤: فكان من ادعى عليه النسخ تنقلب عليه هذه الحجة</p>	<p>(ص ٧٦): وكان من ادعى عليه النسخ تغلب عليه هذه الحجة</p>



منهج التحقيق

سرت في تحقيق النصّ وخدمته وفق المنهج الآتي:

□ قابلتُ النصّ المحقّق على الأصول الخطيّة المعتمدة، وأشرتُ للفروق، وضبطتُ النصّ وفق قواعد الإملاء المعاصر، وراعتُ علامات الترقيم.

□ قرأتُ النصّ ودقّقت ألفاظه وراجعتُ سياقاته، واجتهدتُ في إقامة نصّه؛ فأثبتُ (الصواب/ القراءة الرَّاجحة) وأشرتُ إلى ما ورد في النسخ، وتخفّفت من ذكر الفروق غير المؤثرة ونحوها. وصوّبتُ ما وقع في النسخ من تحريفات، واستدركتُ ما قدّرتُ سقوطه منها بين معقوفتين، وأشرتُ لذلك. وما قوي فيه الاحتمال أو وقع فيه التردّد؛ أبقيت عليه مع التّنبية وذكر المقترح في الهامش.

□ ضبطتُ المشكل من الألفاظ، مقتصرًا على موضع الحاجة ومظنة الغلط.

□ وثّقتُ النّقول وعزوتها إلى مصادرها الأصليّة أو الفرعيّة، واعتنيتُ بربط كلام المصنّف بعضه ببعض والإحالة عليه، حسب التّقدير والإمكان.

□ عزوتُ الآيات لموضعها من القرآن الكريم.

□ خرّجتُ الأحاديث والآثار تخريجًا مختصرًا ملائمًا لطبيعة النصّ المحقّق وغرض النشرة؛ فأكتفي بالصّحّيحين أو أحدهما، وإن كان خارجهما فأكتفي بتخريجه من السّنن الأربعة، وإلا فأخرّجه من أشهر المصادر مرّبة حسب الأقدميّة، ورُبّما نقلتُ بعض أحكام أئمة النّقد المتقدّمين.



نماذج من صور الأصول الخطية المعتمدة

فأعلم في هذا مطهر الصام والكيف
 الفتح الاسلام الامام العلامة بعثت السلف او صدقوه ويد
 دهر في للرب العبد واحد من صفة ومن له عنه
 يا خادم اجسمكم تسع خدونه فابنت بالنظر لا يا جسم ان

مسلم في هذا المطهر الصام والكيف
 وتعلم المالك في المطهر الصام والكيف
 في هذا المطهر الصام والكيف
 في هذا المطهر الصام والكيف

بسم الله الرحمن الرحيم ، **كتاب** في الاسلام **الامام** العلامة **ابو**
 الزمان **و** كريد **ده** **في** الدين **ابو** العباس **راشد** **رحمه** **رضي** **الله** **عنه** ،
 الحمد لله **سبحه** **وسبحه** **وعوذ** **بابه** **من** **شر** **ورائنا** **ومن**
 سيئات **اعمالنا** **من** **نعمه** **الله** **فلا** **يصل** **له** **ومن** **يضل** **ولا** **يهدى**
له **وسه** **دان** **لا** **اله** **الا** **الله** **وحده** **الشرك** **له** **وسه** **دان** **محمد** **عليه** **وسه**
صلى **الله** **عليه** **وعلى** **آله** **وسلم** **عليه** **فصل** **فما** **في** **الامام**
وما **ينظر** **وهذا** **نوعان** **منه** **ما** **يفطر** **ما** **سكت** **بالنظر** **والجماع**
وهو **الاكل** **والشرب** **والجماع** **تعالى** **بالان** **بشر** **وهو** **ما** **ينظر**
ما **كتب** **الله** **لكم** **وكلوا** **واشربوا** **حتى** **تسیر** **لكم** **الحيط** **الاسير**
من **الحنط** **الاسود** **من** **الفجر** **الموا** **الصيام** **الليل** **فقط** **من** **ذلك**
ان **المراد** **الصيام** **من** **البشر** **والاكل** **والشرب** **وما** **قال** **اولا**
عليكم **الصيام** **كما** **دب** **على** **الدين** **من** **قبلكم** **كان** **يعقولا** **عندهم** **ان**
الصيام **هو** **الامساك** **عن** **الاكل** **والشرب** **والجماع** **ولفظ** **الصيام**
كانوا **يعرفونه** **قبل** **الاسلام** **ويستعملونه** **في** **هذا** **المعنى** **كما** **في** **الصحاح**
عن **عائشة** **ان** **يوم** **عاسورا** **كان** **يوما** **يصومه** **لجاء** **له** **وقد**
ثبت **من** **غير** **وجه** **انه** **قبل** **ان** **يعرض** **بعض** **الاصحاب** **امر** **بصوم** **يوم**
عاسورا **وارسل** **منا** **دا** **ينادي** **بصومه** **فعلم** **ان** **سمى** **هذا** **الاسم** **كان**
معروفا **عندهم** **وكذلك** **ثبت** **بالسنة** **واتفاق** **المسلمين** **ان** **يوم** **الحجيرة**
ينبغي **الصوم** **فلا** **يصوم** **لجاء** **لكن** **تقص** **الصيام** **ثبت** **ما** **له** **ايضا**
من **حديث** **لقية** **من** **سيرة** **ان** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **قال** **له** **وبالغ**

ودينه
 ودينه

ولا ستمنا وإذا كان كذلك فأي وجه أراد - يخرج الدم انظر
 كما ينظر بأي وجه استغنا سوا جذب القى ما دح له او
 ثم يابقيه او وضع يده تحت بطنه واستخرج القى فتلك طرق
 لا يخرج القى وهذه طرق لا يخرج الدم ولهذا كان خروج الدم
 بهذا وهذا سوا في باب الطهارة فين ذلك كمال الشرع
 واعتداله وتناسبه وانما ورد من الخصوص وعابنها فان
 بعضه صدق وبعضه يوافق ولو كان من عند غرائبه لوجدوا
 فيه اخلاق كبراً واما الحجام فانه كحذب الهواء الذي في العاروة
 بما تصاصه والهوا المحذب يافئها من الدم فيربصه مع
 الهواء الذي في العاروة بما تصاصه من الدم ودخل في
 خلقه وهو لا يشعر والحكمة اذا كانت خفيه او منتشرة ملق
 الحكم بالبطنة كما ان النائم يوسر الذي يخرج منه الريح ولا يدري
 يوسر بالوصو فذلك الحجام يدخل من الدم مع ريقه الى
 بالطنه وهو لا يدري والدم من أعظم الفطرات فانه حرام
 في نفسه لما فيه من طبعان الشهوة والخروج عن العدل
 والصيام امر تحميم مائة فالدم يزيد الدم فهو من جنس
 المحظوظ فنظر الحجام لهذا كما ينقص وضوء النائم وان لم تسمع خروج
 الريح منه لانه يخرج ولا يدري ذلك هنا قد يدخل الدم في خلقه
 وهو لا يدري واما الشارب فليس يحاجم وهذا المعنى منتف
 فيه فلا ينظر الشارب وكذلك لو فزع حجام لا يتصل بفاروة
 بل يصب عنقه او يأخذ الاله بطريق آخر لم يقطر والبيها
 كلامه خرج على الحجام المعروب المعتقد وإذا كان
 المظن عاباً فان كان له وجه فاما حجة

هذا الوجه في حجة الواحد من الالهة ينتج في حجة الواحد من الالهة
 هذا الوجه في حجة الواحد من الالهة ينتج في حجة الواحد من الالهة
 هذا الوجه في حجة الواحد من الالهة ينتج في حجة الواحد من الالهة

والاعتناء والاحتياط وإذا كان كذلك فبأي وجه أراد استخراج الدم انطرية كما يفطر
بأي وجه استنقاصه وجذب التي يادخاله أو بشم ما يقبضه أو كمنع بذا من مطنه
واستخراج التي مثل طبر لا استخراج التي هذه طرق لأخراج الدم وأما ما كان خروج
الدم بهذا أو هذا أو في باب الطهارة فبين بذلك كما لا يشترع في اعتداله وإنما عسلان
ما ورد من التصور ومعاينها فإن بعضه يقصد بعضا من أوقته ولو كان من عند
غير الله لو جلد لافيه اختلافا كثيرا وأما الحجام فإنه يجنب ما هو الذي في الدار وركه
بامتصاصه والبواقي من الدم ثم ما يصعد مع الدواشي من الدم فلا يدخل في حلقه وهذا
مشهور والمحنة إذا كانت حقة أو منتشرة على اللحم بالمظنة كما أن اللحم الذي يخرج منه
الريح ولا يذرى يومر الوضوء فلهذا الحجام يدخل مني من الدم مع ريقه إلى باطنه وهو لا يذرى
والدم أعظم المفطرات فإنه حرام في نفسه لما فيه من طهارة الشهوة والغرض من
العدل والحياء أن يحتمل ما دته فالدم يزيل الدم فهو من حيث المظهر فيبطل الصيام
الحاجم لهذا كما ينتقص وضوئيته وإن لم يتغير خروج الريح منه لأنه يخرج ولا يذرى
لذلك هنا قد يدخل الدم في حلقه وهو لا يذرى وأما الشارط لطهارة الحجام وهذا المعنى
منتف فيه فلا يفتقر إلى شرط ولا يذرى وقد رجح لا ينصر القادورة بل يصغر غيره أو يأخذ
للم طريق آخر لم يفطر النبي صلى الله عليه وآله وأما كلامه خرج على الحجام المغفرة في القواعد وإذا كان
اللفظ عامًا وإن كان قصد تخصيصا معينة ونشئت الحكم في عابا النوع للعادة الشريعة
من أن ما ثبت في حله الواحد من الأمة ثبت في حق الجميع فهذا المبلغ فلا يشترط لفظه يظهر
لفظا ومعنى أنه لم يدخل فيه مع بعد عن الشرع وأما قوله أخسر كلام شيخ الإسلام
أن تنبيهه والحمد لله رب العالمين

وبالله التوفيق وصلى الله على محمد وآله
في التاجد قال علي ابن أبي طالب عن ابن عباسين هذا في الآية العتق في التمسيد في
ربحان أو في غير ربحان فغير ربحان عليه أن يبيع العتق لئلا يذرها وأختي تقتضي
اعتنا فلهذا الصحاك كان الرجل إذا اعتكف فخرج من التمسيد فجامع أن شاكما
الله تعالى ولا يباشروهن وأنتم عاكفون في الحجاجد أي لا يقربوهن ما دمت عاكفين
في المسجد ولا في غير ذلك مما كبحاهد وفناده وغيره وأما أنهم كانوا يعلمون ذلك
حتى نزلت هذه الآية قال ابن عباس قد روي عن ابن مسعود ومحمد بن جعفر وعطاء بن
وقناده والصحاك والتدي والبيع أن أنس ومقاتل وأما لا يقربوه وهو معتكف وهذا
الذي حكاه عن هؤلاء هو الأمر المتفق عليه عند العلماء أن العتق حرم عليا لثامادام

مكتبا

٤٣١ هذه وقوف هذا الكتاب لوجه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم قاعدة الشيخ الاسلام ابو شامة رحمه الله في ما ينظر فيما لا ينظر
الحمد لله الذي جعل في هذه الايام من سيات اعمالنا ما يهدى له فلا ينظر ومن
ينظر فلا يهدي له ومن شئت الله والحمد لله شيئا لم يشهد ان هو عهده ورسوله صلى الله
وسلم تسليمنا في كل ما ينظر الصائم وما لا ينظر وهذا من ما ينظر الصائم وما لا ينظر
والشرب والجماع قال الله تعالى لا تأكلوا مما لا يذكر باسم الله وهو ميتة وما كتب الله له
والا يبينه الخليل لا سود من الفجر ثم انما الصيام الى الليل فاذا في المباشرة فقلنا ذلك ان المراد
الصيام في المباشرة والاكل والشرب وما قاله ان لا يكتب عليك الصيام كما كتب على النبي من قبلكم كما يعتقد
هذه ان الصيام هو ما كان عليه من الاكل والشرب والجماع ونظر الصيام سكا في يومه قبل الاكل
ويستعملونه سكا في العجوة الى عايشة ان يوم عاشوراء سكا يوم ما تصوم فيه في
الجماعية وقد ثبت عن غير واحد انه قبل ان يفرغ شهر رمضان مريض يوم عاشوراء وارسل
ماذ يات يوم يومه فعلم ان مسمى هذا اسم سكا معروفا عندكم وكذا ان ثبت بالسنة
واتفاق المسلمين ان يوم الخميس ينافي الصوم فلا يصوم اليه فكن تقضي الصيام وثبت ايضا
بالسنة حيث لفظ ابا حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له وبالقرآن الا شئت انما تكونت
صائما فلا تترك انما هو الا ان ينظر الصائم وهو قد لم يجاهر بهذا وفي السنة
حدثنا احمد بن حنبل في حديث هشام بن احمد عن محمد بن ابي سيرين عن ابي هريرة قال قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عصى في امر الله فليس عليه قضاء واد استقام فالفقه
وهذا الحديث لم يشتهر طائفة من الفقهاء اهل العلم قالوا هو ما قلناه ابي هريرة قال
ابو داود وصحبت احمد بن حنبل يقولان ليس هذا شيئا قال الفقهاء يروونه الحديث خير
منه وقوله الترمذي سالت محمد بن ابي اسحاق البجلي فلم يعرفه الا ابا عيسى ابن يونس
وقوله حارث بن عوف قال روى يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن ابي الحكم ان ابا هريرة سكا في يومه فينظر
الصائم قال الخطابي و ذكر ابو داود ان حنبل بن عباد رواه عن هشام بن احمد عن ابي عيسى
ابا يونس قال لا علم خلافا بين اهل العلم في انما ذكره الفقيه فانه لا يقوله عليه ولا يفرق من
استقام عامدا فعليه القضاء ولكن اختلفوا في الكفار فقلنا فقال عامة اهل العلم ليس عليه
فما انقضاه وقالوا عليه القضاء وكفارة وحكي عن ابي داود وهو قد سكا في يومه فقلنا وقد
منعوا احد من الراي ان من اهدى في اجماع الكفارة على التعميم فانه اذا اوجهاوا التعميم سكا



والذي يضمن الجميع لقول أي حنيفه وهو إحدى الروايات عن أحمد واختارها
 القاضي وأصحابه وقيل أنه قول للتابعي والثالث يثبت من ماله انك لا تملك
 الصيد والحلق والتكليم وما فيه ترفه والطيب واللباس وهذا قول الشافعي
 وأحمد في الرواية الثانية وأما ما فيه من أصحبه وهذا القول أجود من
 غيره لأن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا يقتل الصيد
 هذا أجود ما يروى أن أصل الصيد خطأ لأصحابه وهو رواية عن أحمد فخرجوا
 الشعر والظفر بطريق الأولى ولذلك طرد هذا أن الصائم إذا أكل
 أو شرب أو جامع أو ناسب أو خطب أو اقضى عليه وهو قول طائفة من السلف
 والخلف ومنهم من يغفر الناس والمخيطي قالوا قالوا أبو حنيفة هذا هو العاص
 لأن مخالفته شيء في الناس ومنهم من قال لا يقتل الناس ويغفر
 المخيطي وهو قول أي حنيفه والثاني في أحمد فأبو حنيفة جعل الناس
 موضع اسمهم ولما أصاب الشافعي وأحمد قالوا النسيان المعلن
 الاقرار منه بخلان الخطأ فانه يلزم أن لا يظفر حتى يسقط غروب الشمس
 وإن سواد أشك في طلوع الفجر وهذا القول ضعيف وإنه بالعلم
 فإن السنة للصائم أن يجعل الظفر وإن يوشم السجود مع القيم الملقوق
 لا يملك اليقين إلا لا يفتل أشك الأبعد أن يذهب وقت لو لم
 تقرب مع المغرب ويقت مع عجل الظفر والمخيطي ما هو صلاحه
 المغرب وعملها فإذا طلب على لئله غروب الشمس أن امر هنا
 بتأخير المغرب إلى حد اليقين فربما يبرطها حتى يفسد الشقوق وهو
 لا يثبت غروب الشمس وقد حبا عن إبراهيم الفقه وغيره
 من السلف وهو مذهب أي حنيفه أي أنها فانما سمعوا في العلم بآخر

امكنها وهي ملوّه بأبصارها تلو كانت بمنزلة المرأصير كانت تكون
 حشونك وفار الرسول صلى الله عليه وسلم يا من هم يا حشونا بها وان
 لا يكونوا ابدانهم وثيابهم بها ولا يصليون فيها تكليف وتكليف الا حاشا
 بان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يصلون في مبارك الغنم وام
 بالصلاه في مبارك الغنم وهي ع الصلاه في معالمن الابل فكل ان ذلك
 ليس بحاشا الابرار بل حاشا انما التوض من لحم الابل وتماز في الغنم ان سبت
 فتوضوا ان سبت لا تنوضا وما ان الابل حلفت من جزوان على
 ذروه كل بغير سلطان وما ان الغنم والخيول في العدد ابراصا بالابل
 والسلمية في اهل الغنم لما كانت الابل فيها من السطنه ما لا يحسن الله
 ورسوله اسرا لنوم من لحمها فان ذلك لا يطعن تلك الشبهة ونوع
 الصلاه في اعطائها لانها ما وى الشباكين ما نهي عن الصلاه في الحمام لانها
 ما وى السطان فان ما وى الارواح الحبيثه احق بان تحثبه الصلاه
 فيه من موضع الاحسام الحبيثه بل الارواح الحبيثه تحب الاحسام الحبيثه
 ولهذا كانت الحشوش محصره محصرها الشباكين والصلاه عليها اولى
 بالنهي عن الصلاه في الحمام ومعالمن الابل ومن الصلاه على الارض النعم
 ولم يزد في الحشوش من خاص لان الامر فيها كان اظهر عند المسلمين
 من ان كساح الى بيان ولهذا لم يلبس احد من المسلمين بقلبي الحشوش
 ولا يصلي فيها وكانوا يبتابون البريه لقضاهيهم قتلان يتخذوا
 اللثيف في بيوتهم واذ اسمعوا يقبض الصلاه في الحكم كواعطان الابل
 علوا ان النبي صلى الله عليه وسلم في الحشوش اولى واهرى مع انه قلد وى الحديث
 الذي بين النبي صلى الله عليه وسلم في المقبره والمحرزه والمزليه والحشوش وقابله

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخ الإسلام الإمام العلامة، أوحّد الزمان في عصره، وفريد دهره، نقيّ الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية رحمته الله:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم تسليماً.

فصل

فِيمَا يَفْطِرُ الصَّائِمُ وَمَا لَا يَفْطِرُهُ

وهذا نوعان: منه ما يفطره بالنّص والإجماع، وهو الأكل والشرب والجماع، قال تعالى: ﴿فَأَلْقَيْنَ بَشِيرًا مِّنَ الْغَيْظِ الَّذِي ظَنَرْنَ أَنَّ الْكَيْدَ لَكُمُ الْمُبَاشَرَةُ﴾ (١)، فأذن في المباشرة (٢)، فعقل من ذلك أن المراد الصّيام من المباشرة والأكل والشرب، ولمّا قال أولاً: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (٣)، كان معقولاً عندهم أن الصّيام هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع.

(١) البقرة: (١٨٧).

(٢) قوله: «فأذن في المباشرة» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٣) البقرة: (١٨٣).

ولفظ «الصيام» كانوا يعرفونه قبل الإسلام ويستعملونه في هذا المعنى، كما في «الصَّحَّاحِينَ»^(١) عن عائشة: أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وقد ثبت^(٢) من غير وجه أنه قبل أن يفرض شهر رمضان أمر بصوم يوم عاشوراء، وأرسل منادياً ينادي بصومه^(٣)؛ فعُلم أن مسمًى هذا الاسم كان معروفاً عندهم.

وكذلك ثبت بالسُّنَّةِ^(٤) واتفاق المسلمين أَنَّ دم الحيض ينافي الصوم، فلا تصوم الحائض لكن تقضي الصَّيَامَ^(٥).

وثبت بالسُّنَّةِ أيضًا من حديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «وَبَالِغٌ»^(٦) فِي الْأَسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا^(٧)؛ فدلَّ على أَنَّ إِنْزَالَ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ يَفْطُرُ الصَّائِمَ، وهو قول جماهير العلماء.

(١) البخاري (٢٠٠٢)، ومسلم (١١٢٥).

(٢) في (ك): «روي»، والمثبت من (م).

(٣) ثبت عن عدد من الصحابة، منهم: عبد الله بن عمر: أخرجه البخاري (١٨٩٢)، ومسلم

(١١٢٦). معاوية بن أبي سفيان: أخرجه البخاري (٢٠٠٣)، ومسلم (١١٢٩). عبد الله بن

مسعود: أخرجه البخاري (٤٥٠٣)، ومسلم (١١٢٧). سلمة بن الأكوع: أخرجه البخاري

(١٩٢٤)، ومسلم (١١٣٥). الربيع بنت معوذ: أخرجه البخاري (١٩٦٠)، ومسلم (١١٣٦).

جابر بن سمرة: أخرجه مسلم (١١٢٨).

(٤) في (ك): «بالنص»، والمثبت من (م).

(٥) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥) من حديث عائشة.

(٦) في (ك): «بالغ»، والمثبت من (م).

(٧) أخرجه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧). وقال الترمذي:

(حسن صحيح).

وفي «السنن» حديثان:

أحدهما: حديث هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ قِيٌّ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلَيْقُضِ»^(١).

وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم، بل قالوا: هو من قول أبي هريرة.

قال أبو داود^(٢): سمعت أحمد بن حنبل قال: ليس من ذا شيء. قال الخطابي^(٣): (يريد أن الحديث غير محفوظ).

وقال الترمذي^(٤): (سألت محمد بن إسماعيل البخاري؛ فلم يعرفه إلا من طريق عيسى بن يونس، وقال: وما^(٥) أراه محفوظًا)، قال^(٦): (وروى يحيى بن أبي كثير، عن عمرو بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم). قال الخطابي^(٧): (وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام، كما رواه عيسى بن يونس).

قال^(٨): (ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم في^(٩) أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً أن عليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة:

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦). وقال الترمذي: (حسن غريب).

(٢) «مسائل أبي داود» (ص ٣٨٧). (٣) «معالم السنن» (١١٢/٢).

(٤) «جامع الترمذي» (٩١/٢). (٥) في (ك): «ما»، والمثبت من (م).

(٦) أي: الترمذي، والكلام متصل بما قبله في المصدر.

(٧) «معالم السنن» (١١٢/٢).

(٨) أي: الخطابي، والكلام متصل بما قبله في المصدر. تنبيه: من قوله: «قال أبو داود سمعت...» إلى نهاية المنقول هنا؛ نقله من «معالم السنن» (١١٢/٢).

(٩) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

فقال عامة أهل العلم: ليس عليه غير القضاء.

وقال عطاء: عليه القضاء والكفارة. وحكي ذلك عن الأوزاعي، وهو قول أبي ثور).

قلت: وهو ^(١) مقتضى إحدى الروایتين عن أحمد في إيجابه الكفارة على المحتجم، فإنه إذا أوجبها على المحتجم؛ فعلى المستقيء أولى، لكن ظاهر مذهبه أن الكفارة لا تجب بغير الجماع، كقول الشافعي.

والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه، وقد أشاروا إلى علته، وهو انفراد عيسى بن يونس به، وقد تبين أنه لم يتفرد به، بل وافقه عليه حفص بن غياث.

والحديث الآخر يشهد له، وهو: ما رواه أحمد وأهل «السُّنَنِ» كالترمذي، عن أبي الدرداء: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ، فذكرت ذلك لثوبان، فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءه ^(٣).

لكن لفظ أحمد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ ^(٤). رواه أحمد، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان ابن أبي طلحة، عن أبي الدرداء: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له؛ فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءه.

(١) بعدها بياض في (م) بمقدار كلمتين، والكلام متصل بما بعده في (ك).

(٢) في (ك): «رسول الله»، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٥٠٢)، وأبو داود (٢٣٨١)، والترمذي (٨٧)، إلا أن الترمذي رواه: «قَاءَ فَتَوَضَّأَ».

(٤) كذا في الأصلين (م، ك) - هنا وفي الموضع الآتي - «التحقيق» لابن الجوزي (١/١٨٨)،

ولفظه عند أحمد: «فأفطر»، وأما لفظ «فتوضأ» فهو عند الترمذي. والشيخ ينقل بواسطة

ابن الجوزي هنا وفي عدة مواضع من هذه الرسالة كما سيأتي.

(٥) قوله: «رسول الله» في (م): «النبي»، والمثبت من (ك).

فإن قيل: قد اضطربوا في الحديث، فرواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء؛ لم يذكر فيه الأوزاعي^(١).

قيل: قال الأثرم^(٢): (قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسين المعلم يجوده).

وقال الترمذي^(٣): (حديث حسين أصح شيء في هذا الباب).

وهذا قد استدلل به على وجوب الوضوء من القيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أريد بالوضوء الوضوء الشرعي فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب، بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع، فإذا قيل: «إنه مستحب»؛ كان فيه عمل بهذا الحديث.

وكذلك ما روي عن بعض الصحابة من الوضوء من الدَّم الخارج؛ ليس في شيء منه دليل على الوجوب، بل يدل على الاستحباب. وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك، كما قد بسط ذلك^(٤) في موضعه^(٥).

بل قد روى الدارقطني وغيره عن حميد، عن أنس قال: احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه^(٦).

ورواه ابن الجوزي^(٧) في حجة المخالف ولم يضعفه، وعادته الجرح بما يمكن.

وأما الحديث الذي يروى: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرَنَّ^(٨): الْقَيْءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْإِحْتِلَامُ»، وفي لفظ: «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ احْتَلَمَ، وَلَا مَنْ احْتَجَمَ»؛ فهذا إسناده الثابت

(١) أخرجه أحمد (٢٧٥٣٧).

(٢) «السنن» للأثرم (ص ٢٦٢).

(٣) «جامع الترمذي» (١/١٤٦).

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (ك).

(٥) انظر ما سبق (ص ١١).

(٦) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٥٨٠)، والبيهقي (٦٧٤).

(٨) في (م): «تفطر»، والمثبت من (ك).

(٧) في «التحقيق» (١/١٩١).

ما رواه الثوري وغيره، عن زيد بن أسلم، عن رجلٍ من أصحابه، عن رجلٍ من^(١) أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ. هكذا رواه أبو داود^(٢)، وهذا الرجل لا يُعرف.

وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ^(٣). لكن عبد الرحمن ضعيفٌ عند أهل العلم بالرجال^(٤). قال الترمذي^(٥): (أخطأ فيه عبد الرحمن).

ورواه الدارقطني وغيره^(٦) من حديث هشام بن سعيد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُفْطِرْنَ الصَّائِمَ: الْقِيءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالِاحْتِلَامُ».

قال أبو الفرج^(٧): (قال يحيى^(٨): هشام بن سعيد ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف).

قال^(٩): (وقد رواه عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه. وعبد الرحمن مجمعٌ على ضعفه).

(١) قوله: «أصحابه عن رجل من» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) (٢٣٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٧١٩) من حديث أبي سعيد الخدري. وقال: (حديث غير محفوظ).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/١١٤-١١٩).

(٥) «معالم السنن» (٢/١١٣).

(٦) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٢٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (٤٨٠٦).

(٧) «التحقيق» (٢/٩٤).

(٨) بعدها في الأصلين (م، ك): «بن سعيد» - وفي (م) جاءت ملحقة -، وليست في المصدر

المتقول منه، والمراد هنا: يحيى بن معين، كما أخرجه عنه ابن عدي في «الكامل» (١٠/٣٣٤).

(٩) أي: ابن الجوزي، والكلام متصلٌ بما قبله في المصدر.

قلت: قد يقال: روايته عن زيد من وجهين مرفوعاً؛ لا تخالف روايته المرسلة - وهشام بن سعد قد روى له مسلم^(١) - بل تقويها، والحديث ثابت عن زيد.

لكن هذا فيه «القيء»، يعني: إذا ذرعه.

وأما «الحجامة»؛ فلما أن يكون منسوخاً، وإما أن يكون ناسخاً لحديث ابن عباس: أنه احتجم وهو محرم صائم أيضاً^(٢).

ولعل «القيء» فيه إن كان متناولاً للاستقاء؛ هو^(٣) أيضاً منسوخ، وهذا يؤيد أن النهي عن «الحجامة» هو المتأخر، فإنه إذا تعارض نصان ناقل وياق على الاستصحاب؛ فالناقل هو الراجع في أنه الناسخ^(٤).

قال: (ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا، وعبد الرحمن ذاهب الحديث)، هذا كلام الترمذي^(٥).

وقد قال يحيى بن معين^(٦): (حديث بني زيد بن أسلم ليس بشيء؛ ثلاثتهم). ولو قدر صحته لكان المراد من ذرعه «القيء»، فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره - كالنائم - لم يفطر باتفاق الناس، وأما من استمنى حتى أنزل فإنه يفطر، ولفظ «الاحتلام» إنما يطلق على من احتلم في منامه.

(١) قوله: «وهشام بن سعد قد روى له مسلم» كذا في الأصلين (م، ك)، وقد جاءت في (م) ملحقة بالطرة، فربما أفادنا ذلك أنها كانت في أصل الشيخ تخريجة - أو زيادة متأخرة - بخطه؛ لكنها ألحقت في غير موضعها، ولعل صواب موضعها بعد قوله: «بل تقويها» أو نحو ذلك.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٧٥). وقال: (حسن صحيح).

(٣) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٤) بعدها في (م، أ) زيادة: «ونسخ أحدهما يقوي نسخ قرينه»، وعليها في (م) ما يشبه الضرب.

(٥) «معالم السنن» (١١٣/٢)، وهو تمة لقوله - المنقول سابقاً - : (أخطأ فيه عبد الرحمن).

(٦) «التاريخ الكبير» - السفر الثاني؛ لابن أبي خيثمة (٩٩٥/٢)، وعنه الخطابي في «معالم السنن» (١١٣/٢) وهو مصدر الشيخ هنا.

وقد ظنَّ طائفةٌ من الفقهاء أنَّ القياس أنه لا يفطر بشيءٍ من الخارج، وأنَّ الاستقواء إنما فطرت؛ لأنه مظنة رجوع^(١) بعضه إلى جوفه، ولهذا تنازعوا^(٢) وقالوا: إنَّ فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول أنه ليس في الشريعة شيءٌ على خلاف القياس الصحيح^(٣). وسنبين إن شاء الله خطأ هذا القول^(٤).

فإن قيل: فقد ذكرتم في غير هذا الموضع^(٥) أنَّ من أفطر عامداً بغير عذر؛ كان فطره من الكبائر، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر؛ كان تفويته لها^(٦) من الكبائر، وأنها ما بقيت تُقبل منه على أظهر قولي العلماء؛ كمن فوت الجمعة، ورمي الجمار، وغير ذلك من العبادات المؤقتة= وهذا قد أمره بالقضاء، وقد روي في حديث المجامع في رمضان أنه أمره بالقضاء.

قيل: هذا إنما أمره بالقضاء لأنَّ الإنسان إنما يتقياً لعذر؛ كالمرضى يتداوى بالقيء، أو يتقياً لأنَّه أكل ما فيه شبهة، كما يتقياً أبو بكرٍ من كسب المتكهن^(٧)، وإذا كان المستقيء معذوراً؛ كان ما فعله جائزاً، وصار من جملة المرضى الذين يقضون، ولم يكن من أهل الكبائر الذين يفطرون^(٨) بغير عذر.

(١) بعدها في (م) زيادة: «فيه» ولعل مراده: «فيه»، وفوقها خطأ، والظاهر أن مراده الضرب.

(٢) في (م): «تنازع»، والمثبت من (ك).

(٣) انظر: «الفتاوى» (٢٠/٥٠٤-٥٨٣)، والسائل هو العلامة ابن القيم كما سبق الإشارة إليه (ص ٩).

(٤) انظر ما سيأتي (ص ٦٦).

(٥) انظر: «الفتاوى» (٢٠/٢٥٣)، «المنهاج» (٥/٢٣١)، «شرح الممثلة» (٣/٢٠٦) (٤/٩٠).

(٦) في (ك): «إياها»، والمثبت من (م).

(٧) أخرجه البخاري (٣٨٤٢) من حديث عائشة.

(٨) في (م): «أفطروا»، والمثبت من (ك).

وأما أمره للمجامع^(١) بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ^(٢)، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في «الصحاحين» من حديث أبي هريرة^(٣)، ومن حديث عائشة^(٤)، ولم يذكر أحد منهم أمره بالقضاء، ولو كان قد^(٥) أمره بذلك؛ لما أعمله هؤلاء كلهم وهو حكم شرعي يجب بيانه، ولما لم يأمر به؛ دل على أن القضاء لم يبق مقبولا منه، وهذا يدل على أنه كان متعمدا للفظ، لم يكن ناسيا ولا جاهلا.

والمجامع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، وتذكر ثلاث روايات عنه:

أولها: لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، والأكثرين.

والثانية: عليه القضاء بلا كفارة، وهو قول مالك.

والثالثة^(٦): عليه الأمران، وهو المشهور عن أحمد.

والأول أظهر - كما قد بسط في موضعه^(٧) -؛ فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظورا مخطئا أو ناسيا لم يؤاخذ الله بذلك، وحيث لا يكون بمنزلة من لم يفعله في الإثم، فلا يكون عليه إثم، ومن لا إثم عليه؛ لم يكن عاصيا، ولا مرتكباً لما نُهي عنه، وحيث لا يكون قد فعل ما أمر به، ولم يفعل ما نُهي عنه، ومثل هذا لا تبطل عبادته، إنما تبطل العبادات إذا لم يفعل العبد ما أمر به، أو فعل ما حُظر عليه.

(١) في (ك): «المجامع»، والمثبت من (م).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٩٣)، وابن ماجه (١٦٧١) من حديث أبي هريرة. وأخرجه أحمد (٦٩٤٥) من حديث عبد الله بن عمرو. وروى أيضا مرسلا عن غير واحد من التابعين. انظر: «الأحكام الوسطى» (٢/٢٣١)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/٤٣٥)، «التخليص الحير» (٢/٣٩٦).

(٣) البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١). (٤) البخاري (١٩٣٥)، ومسلم (١١١٢).

(٥) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٦) قوله: «والثالثة... والثالثة» في (م): «والثاني... والثالث»، والمثبت من (ك).

(٧) انظر: «شرح العمدة» (٣/٢٤٠) (٤/٦٨٩).

وطرْدُ هذا: أَنَّ الْحَجَّ لَا يَبْطُلُ بِفَعْلٍ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، لَا نَامِيًا وَلَا مَخْطِئًا، لَا الْجَمَاعَ وَلَا غَيْرَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ قَوْلِي الشَّافِعِيَّ، وَذَكَرَ ذَلِكَ رَوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنِ عَقِيلٍ فِي «فَصُولِهِ»، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْإِنْتِصَارِ» ادَّعَى أَنَّ الْمَجَامِعَ أَخْلَّ بِمَأْمُورٍ، فَبْنَى الْأَمْرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ وَالْبَدَنَةُ^(٢)؛ فَتِلْكَ وَجِبَتْ لِأَنَّهَا بَدَلُ الْمُتَلَفِ، مِنْ جِنْسِ مَا يَجِبُ ضَمَانُ الْمُتَلَفِ بِمِثْلِهِ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ نَائِمٌ ضَمَنَهُ بِذَلِكَ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ إِذَا وَجِبَ عَلَى النَّاسِي وَالْمَخْطِئِ فَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، بِمَنْزِلَةِ دِيَةِ الْمَقْتُولِ خَطَأً، وَالْكَفَّارَةُ الْوَاجِبَةُ بِقَتْلِهِ خَطَأً بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْمَحْظُورَاتِ؛ فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ وَقَصُّ الشَّعْرِ هُوَ مِنْ بَابِ التَّرَفُّهِ الْمَنَافِي لِلتَّفَتُّ؛ كَالطَّيِّبِ وَاللِّبَاسِ، وَلِهَذَا كَانَتْ فِدْيَتُهَا مِنْ جِنْسِ فِدْيَةِ سَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ، لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ الْمَضْمُونِ بِالْبَدَلِ. فَأَظْهَرَ الْأَقْوَالَ فِي الْمَخْطِئِ وَالنَّاسِي إِذَا فَعَلَ مُحْظُورًا؛ أَنْ لَا يُضْمَنَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الصَّيْدُ. وَلِلنَّاسِ فِيهِ أَقْوَالٌ^(٣):

أَحَدُهَا: هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ^(٤).

وَالثَّانِي: يُضْمَنُ الْجَمِيعُ مَعَ النِّسْيَانِ^(٥)، كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ وَاخْتَارَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ ذَلِكَ رَوَايَةً... إِلَى هُنَا؛ لَيْسَ فِي (م)، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ك)، إِلَّا قَوْلُهُ: «فَبْنَى» فِي (ك): «بْنَى»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ (م، ك) رِسْمًا وَإِعْجَامًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُحَرَّفَةً عَنْ: «وَالْفِدْيَةِ».

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ الْمَعْلَمَةِ» (٥/١٢٧، ١٣٧)، «الْفَتَاوَى» (٢٠/٥٧٠).

(٤) بَعْدَهَا بَيَاضٌ فِي (م) بِمَقْدَارِ كَلِمَتَيْنِ، وَالْكَلَامُ مُتَّصِلٌ بِمَا بَعْدَهُ فِي (ك) وَفَوْقَهُ عَلَامَةُ التَّنْصِيبِ، وَفِي «الْفَتَاوَى»: «أَهْلُ الظَّاهِرِ».

(٥) قَوْلُهُ: «مَعَ النِّسْيَانِ» لَيْسَ فِي (ك)، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (م).

والثالث: يفرّق بين ما فيه إتلاف كقتل الصيد والحلق والتقليم، وما فيه ترفّة طيّب واللّباس، وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية، واختارها ثقة من أصحابه. وهذا القول أجود من غيره؛ لكن إزالة الشعر والظفر ملحق لبّاس والطيب، لا بقتل الصيد، هذا أجود.

والرابع: أنّ قتل الصيد خطأ لا يضمّنه، وهو رواية عن أحمد، فخرّجوا عليه شعور والظفر بطريق الأولى^(١).

وكذلك طرّد هذا: أنّ الصّائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً؛ فلا نضاء عليه، وهو قول طائفة من السلف والخلف.

ومنهم من يفطر النّاسي والمخطئ؛ كمالك، قال أبو^(٢) حنيفة: «هذا هو القياس»، لكن خالفه لحديث أبي هريرة في النّاسي^(٣).

ومنهم من قال: «لا يفطر النّاسي، ويفطر المخطئ»، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، فأبو حنيفة جعل النّاسي موضع استحسان، وأما أصحاب الشافعي وأحمد فقالوا: «النسيان لا يمكن الاحتراز منه، بخلاف الخطأ فإنه^(٤) يمكنه أن لا يفطر حتى يتيقّن غروب الشمس، وأن يمسك إذا شكّ في طلوع الفجر».

وهذا الفرق ضعيف، والأمر بالعكس، فإنّ السّنة للصّائم أن يعجّل الفطر وأن يؤخّر السّحور، ومع الغيم المطبق؛ لا يمكن اليقين الذي لا يقبل الشكّ

(١) انظر: «الهداية» (ص ١٨١)، «المنع» (٢/١٤٢)، «شرح العملة» (٥/١٣٦)، «الإنصاف» (٤٢٦/٨).

(٢) قوله: «قال أبو» في (م): «وأبو» وكتب فوقها في (م): «قال» ولعل مراده المثبت، وهو الموافق لـ(ك).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).

(٤) بعدها في (ك) زيادة: «لا» وهي مقحمة.

إلا بعد أن يذهب وقتٌ طويلٌ جداً^(١) يفوت معه المغرب ويفوت معه تعجيل الفطور، والمصلي مأمورٌ بصلاة المغرب وتعجيلها، فإذا غلب على قلبه غروب الشمس: إن أمرنا بتأخير المغرب إلى حدِّ اليقين؛ فربما يؤخرها^(٢) حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس.

وقد جاء عن إبراهيم النخعي وغيره من السلف - وهو مذهب أبي حنيفة أيضاً - أنهم كانوا يستحبون في الغيم تأخير المغرب وتعجيل العشاء، وتأخير الظهر وتقديم العصر، وقد نصَّ على ذلك أحمد وغيره، وقد علَّل ذلك بعض أصحابه بالاحتياط لدخول الوقت، وليس كذلك؛ فإن هذا خلاف الاحتياط في وقت العصر والعشاء، وإنما سُئِلَ عن ذلك لأنَّ هاتين الصَّلَاتين يُجمع بينهما للعذر، وحال الغيم حال عذرٍ، فأُخِرَت الأولى من صلاتي الجمع، وقُدِّمَت الثانية؛ لمصلحتين:

إحداهما: التَّخْفِيفُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَصْلُوهَا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَجْلِ خَوْفِ الْمَطَرِ؛ كَمَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا مَعَ الْمَطَرِ - وَأَنْ يَتَيَقَّنَ دُخُولَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ^(٣) -، وَكَذَلِكَ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ إِحْدَى^(٤) الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(٥)، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِلْوَحْلِ الشَّدِيدِ وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «أمر... يؤخرها» في (م): «أمر... يؤخروها»، والمثبت من (ك).

(٣) قوله: «وأن يتيقن دخول وقت المغرب» كذا في الأصول (م، ك، أ، ع) - قوله: «يتيقن» في (ك، أ، ع): «يقن» -، والظاهر أنه كان في أصل الشيخ لاحقاً فالحق في غير موضعه، وصواب موضعه في المصلحة الثانية، ولعله بعد قوله: «الثانية»، فيكون أصل الكلام: «الثانية: أن يتيقن دخول وقت المغرب» فإن الخطأ في... إلخ.

(٤) في (ك): «أظهر»، والمثبت من (م).

(٥) بعدها إشارة في (م) وكتب في الطرّة: «وهو».

الثانية^(١): أَنَّ الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب، فإن فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال، بخلاف تينك فإنه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب؛ لأن ذلك وقت لهما حال العذر، وحال الاشتباه حال عذر، فكان الجمع بين الصَّلَاتين مع الاشتباه أولى من الصَّلَاة مع الشَّكِّ.

وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الأول من الاحتياط؛ لكنه احتياطٌ مع تيقُّن الصَّلَاة في الوقت المشترك، ألا ترى أنَّ الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب ولا في العشاء والعصر؟ ولو كانت العلة مجرد خوف الصَّلَاة قبل الوقت لطردها في الفجر، ثم يطرد في العصر والعشاء.

وقد جاء الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ بالأمر بالتَّكْبِير بالعصر في يوم الغيم^(٢)، فقال: «بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ، فَإِنَّهُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» -ولفظ الأمر قيل إنه من كلام بُرَيْدَةَ^(٣)-.

فإن قيل: فإذا كان يُستحبُّ له أن يؤخِّر المغرب مع الغيم؛ فكذلك يؤخِّر الفطور.

قيل: إنما يُستحبُّ له تأخيرها مع تقديم العشاء؛ بحيث يصلِّيها^(٤) قبل مغيب

(١) في (م): «الثاني»، والمثبت من (ك).

(٢) بعدها في (م، أ) بياض بمقدار ثلاث أو أربع كلمات، والكلام متصل بما بعده في (ك، ع).

(٣) قوله: «ولفظ الأمر قيل إنه من كلام بُرَيْدَةَ» ليس في (ك، أ، ع)، والمثبت من (م) وقد ورد في طرَّته، ووافق آخره طرف الورقة فلم يتيَّن تصحيح النَّاسِخ له، والأشبه أنه لحق؛ إذ لو كان حاشية لرمز لها في أولها -كما وقع له ذلك في غير هذا الموضع-. والحديث اختلف في رفعه ووقفه على يحيى بن أبي كثير:

فرواه عنه الأوزاعي فرفع الحديث كلَّه: أخرجه ابن ماجه (٦٩٤) من حديث بُرَيْدَةَ.

ورواه عنه هشام الدستوائي فوقف الحديث على بُرَيْدَةَ إلا قوله: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»: أخرجه البخاري (٥٥٣) وغيره. انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤/٣١١).

(٤) في (م): «يصلِّيها»، والمثبت من (ك).

الشَّقُّ، فأما تأخيرها إلى أن يخاف مغيب الشَّقِّ؛ فلا يُسْتَحَبُّ، ولا يُسْتَحَبُّ تأخير الفطر إلى هذه الغاية، ولهذا كان الجمع المشروع مع المطر هو جمع التَّقْدِيمِ في وقت المغرب، لا يُسْتَحَبُّ أن يؤخَّرَ بالنَّاسِ المغرب إلى مغيب الشَّقِّ، بل في هذا حرجٌ عظيمٌ على النَّاسِ، وإنما شرع الجمع لئلا يُحَرَّجَ المسلمون.

وأيضًا: فليس ^(١) التَّأخير والتَّقْدِيمُ المستَحَبُّ أن يفعلهما مقترنين ^(٢)؛ بل أن يؤخَّرَ الظُّهْرَ ويقَدِّمَ العَصْرَ ولو كان بينهما فصلٌ في الزَّمان، وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلُّون الواحدة ويتنظرون الأخرى، لا يحتاجون إلى ذهابٍ إلى البيوت ثم رجوع، وكذلك الجمع لا يشترط له الموالاة في أصحِّ القولين، كما قد ذكرناه في غير هذا الموضع ^(٣).

وأيضًا: فقد ثبت في «صحيح البخاري» ^(٤) عن أسماء بنت أبي بكر قالت: أفطرننا يومًا من رمضان في غيمٍ في عهد رسول الله ﷺ، ثم طلعت الشمس. وهذا يدلُّ على شيئين ^(٥):

□ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ مع الغيم التَّأخير إلى أن يتيقَّنَ الغروب؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النَّبِيُّ ﷺ، والصَّحابة مع نبيِّهم أعلمُ وأطوعُ لله ولرسوله ممن جاء بعدهم.

□ والثاني: أَنَّهُ لَا يَجِبُ القضاء، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك ولنقل ذلك - كما نقل فطرهم -، فلما لم يُنقل ذلك؛ دَلَّ على أَنَّهُ لم يأمر به.

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) في (م) تحتمل: «مقترنين» وهو الموافق لـ (ك) والأشبه بالرَّسم، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق.

(٤) (١٩٥٩).

(٣) انظر: «الفتاوى» (٥٣/٢٤).

(٥) بعدها في (م) زيادة: «على».

فإن قيل: فقد قيل لهشام بن عروة: أمروا بالقضاء؟ قال: أوبدُّ من القضاء^(١)؟
 قيل: هشام قال ذلك برأيه، لم يرو ذلك في الحديث، ويدلُّ على أنه لم يكن
 عنده بذلك علم: أن معمرًا روى عنه قال: سمعت هشامًا قال: «لا أدري أقضوا
 أم لا؟»، ذكر هذا وهذا عنه البخاري^(٢)، والحديث رواه عن امرأته^(٣) فاطمة
 بنت المنذر، عن أسماء.

وقد نقل هشام عن أبيه عروة أنهم لم يؤمروا بالقضاء^(٤)، وعروة أعلم من
 ابنه.

وهذا قول إسحاق بن راهويه، وقد قال أحمد: «القياس أنه لا يفطر، وإنما
 تركناه لقول عمر^(٥)»، وإسحاق بن راهويه قرين^(٦) أحمد بن حنبل، ويوافقه
 في المذهب أصوله وفروعه، وقولهما كثيرًا ما يُجمع بينه، والكوسج سأل
 مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرماني سأل مسائله لأحمد
 وإسحاق، وكذلك غيرهما؛ ولهذا يجمع الترمذي قول أحمد وإسحاق، فإنه
 روى قولهما من مسائل الكوسج، وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم وابن قتيبة،
 وغير هؤلاء من أئمة العلم والسنة والحديث كانوا يتفقُّهون على مذهب أحمد
 وإسحاق، يقدِّمون قولهما على أقوال غيرهما، وأئمة الحديث كالبخاري

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٥٩)، وابن ماجه (١٦٧٤).

(٢) (١٩٥٩).

(٣) في (م): «أمه»، والمثبت من (ك).

(٤) لم أقف عليه، وروى عنه الأمر بالقضاء: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٢٣).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٧٦٢٦)، وابن أبي شيبة (٩٢٩٣).

(٦) من قوله: «وهذا قول إسحاق... إلى هنا في (م): «وهذا قول إسحاق بن راهويه وهو قرين»،
 والمثبت من (ك). وقوله: «وقد قال... عمر» في (م) ورد بالطرّة، وظاهر صنيع النّاسخ أن
 موضعه بعد قوله: «مسائل الكوسج». وقوله: «تركناه لقول عمر» في (م): «ترك ذلك لما
 [وتحتمل: إلى]»، والمثبت من (ك).

ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم هـ^(١) أيضاً من آبائهما، ومن ينح
العلم واتفق عنهما، وداود من أصحاب إسحاق.

وقد كان أحمد بن حنبل إماماً عن إسحاق بقوله: «أنا أسأل عن إسحاق»
إسحاق يسأل عني! هـ^(٢).

والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نعيم
المروزي وداود بن علي ونحو هؤلاء؛ كلهم فقهاء الحديث هـ^(٣) أجمعين.

وأيضاً: فإن الله قال في كتابه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْقَىٰ تَكْرٌ مُّخِطٌ الْأَيْعُرُ مِنَ الْخَبَرِ﴾
الأنسود من الفجر هـ^(٤)، وهذه الآية مع^(٥) الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ تُبين أنه
مأمور بالأكْل إلى أن يظهر الفجر، فهو مع الشك في طلوعه مأمور بالأكْل.
كما قد بسط في موضعه.



(١) ليست في (ك)، وهي ملحقة بطرة (م).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٦٣/٧).

(٣) البقرة: (١٨٧).

(٤) قوله: «الآية مع» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

فصل

وأما الكحل والحقنة وما يقطر في إحليله ومداواة المأمومة والجائفة؛ فهذا مما تنازع فيه^(١) أهل العلم:

□ فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك.

□ ومنهم من فطر بالجميع إلا بالكحل.

□ ومنهم من فطر بالجميع إلا بالتقطير.

□ ومنهم من لا يفطر بالكحل ولا بالتقطير، ويفطر بما سوى ذلك.

والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرّمها الله ورسوله على الصائم وأفسد الصوم بها؛ لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه، فلمّا لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً، لا مسنداً ولا مرسلًا = علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك.

والحديث المروي في الكحل ضعيف، رواه أبو داود في «السنن» ولم يروه غيره، ولا هو في «مسند أحمد»، ولا سائر الكتب المعتمدة.

قال أبو داود^(٢): ثنا النفيلي، ثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ أنه أمر بالإثمد

(٢) في «السنن» (٢٣٧٧).

(١) في (ك): «فيها»، والمثبت من (م).

المَرَّوح عند النوم، وقال: «لِيَتَّقِهِ»^(١) الصَّائِمُ».

قال أبو داود: قال لي يحيى بن معين^(٢): «هذا حديث منكر»^(٣). وعبد الرحمن ضعيف».

وقال أبو حاتم الرازي: «هو صدوق».

لكن من الذي يعرف أباه^(٤) وعدالته وحفظه؟! وكذلك معبدٌ.

وقد عورض بحديث آخر ضعيف، وهو ما رواه الترمذي^(٥): ثنا عبد الأعلى ابن واصل، ثنا الحسن بن عطية، ثنا أبو عاتكة، عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكيت عيني؛ أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نَعَمْ».

قال الترمذي: «إسناده ليس بالقوي»، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وأبو عاتكة ضعيف» - هذا كلام الترمذي -، وقد^(٦) قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الرازي: «ذهب الحديث»^(٧). والذين قالوا: إنَّ هذه الأمور تفطر - كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة - لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس،

(١) في (م) بالياء: «ليتقيه»، والمثبت من (ك).

(٢) وكذا قال أحمد فيما نقله عنه أبو داود في مسائله (ص ٣٩٩).

(٣) كتب فوقها في (ك): «يعني حديث الكحل»، وهو تمة النقل من «السنن». وقوله بعده: «وعبد الرحمن ضعيف». وقال أبو حاتم الرازي: هو صدوق، لم أقف عليه في «السنن»، وهو في «التحقيق» (٩٠ / ٢) - والشيخُ ينقل هنا بواسطته -، وانظر: «الجرح والتعديل» (٢٩٤ / ٥)، «السنن والأحكام» للضياء (٤٦٨ / ٣)، «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (١٠٤ / ٢)، «شرح العملة» (٣١٤ / ٣)، «تهذيب الكمال» (٤٥٩ / ١٧).

(٤) في (م): «أبوه»، والمثبت من (ك). (٥) (٧٢٦).

(٦) في (م): «قد»، المثبت من (ك).

(٧) انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥٧ / ٤)، «الجامع» للترمذي (٩٧ / ٢)، «الجرح والتعديل» (٤٩٤ / ٤)، «التحقيق» لابن الجوزي (٩٠ / ٢) - والشيخُ ينقل هنا بواسطته -.

قوى ما احتجوا به قوله: «وَتَلْعَ فِي الْإِسْتِثْقَاءِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَاحِبًا»^(١)،
ولا هذا قلت على ما وصل إلى النفع بفطر النصائم إذا كان بفعله،
في قياس قلت كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقة وغيرها، سواء كان
في موضع المعدة والغذاء أو غيره من حشو جوفه.

والذين استوا الخطير قالوا: الخطير لا يتزل إلى جوفه وإنما يرشح وشحا،
ثأخ إلى إحييه كذا خال إلى فمه وأنفه.

والذين استوا الكحل قالوا: العين ليست منفذًا كالقيل والدبر، ولكن
تترب الكحل كما يترب الجسم الدهن والماء.

والذين قالوا بفطر الكحل قالوا: إن الكحل ينفذ إلى داخله حتى يتنخمه
سهم؛ لأن في داخل العين منفذًا إلى داخل الحلق.

وإذا كان عمدتهم هو هذه الأقيسة ونحوها؛ لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه
قيسة: لوجوه:

أحدها: أن القياس وإن كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته؛ فقد قلنا في
صول^(٢): إن الأحكام الشرعية كلها يثبتها النصوص أيضًا، وإن دل القياس
سحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية، فإذا علمنا بأن الرسول
يحرم الشيء ولم يوجبه؛ علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب، وأن القياس
ثبت لوجوبه وتحريمه فاسدًا، ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما
ل على التفطير بهذه الأشياء، فعلمنا أنها ليست مفطرة.

الثاني: أن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول
ثامًا، ولا بد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه،

(في ك): «فاقوى»، والمثبت من (م). (٢) سبق تخريجه (ص ٣٨).

(ليست في ك)، والمثبت من (م).

(انظر: «قاعدة في شمول النصوص للأحكام» - جامع المسائل (٢/ ٢٥٣ - ٣٥١).

وهذا كما يُعلم أنه لم يُفرض صيام شهر غير رمضان، ولا حج بيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة في اليوم واللييلة غير الخمس، وأنه لم يُوجب الغسل من مباشرة المرأة بلا إنزال، ولا أوجب الوضوء من الفرع العظيم - وإن كان في مظنة خروج الخارج -، ولا سنَّ الركعتين بعد الطَّواف بين الصَّفا والمروة كما سنَّ^(١) الركعتين بعد الطَّواف بالبيت. وبهذا يُعلم أنَّ المنِّي ليس بنجس؛ لأنَّه لم ينقل عنه أحدٌ بإسنادٍ يُحتجُّ به أنَّه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنِّي مع عموم البلوى بذلك، بل أمر الحائض أن تغسل قميصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك، ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنِّي.

والحديث الذي يرويه بعض الفقهاء: «يُغَسَّلُ الثَّوبُ مِنَ الْبَوْلِ، وَالْغَائِطِ، وَالْمَنِيِّ، وَالْمَذْيِ، وَالْدَّمِ»^(٢)؛ ليس من كلام النَّبِيِّ ﷺ، وليس في شيء من كتب الحديث التي^(٣) يُعتمد عليها، ولا رواه أحدٌ من أهل العلم بالحديث^(٤) بإسنادٍ يُحتجُّ به، ورُوي عن عمارٍ؛ وغايته أن يكون من قوله.

وغسل عائشة للمنِّي من ثوبه وفركها إياه^(٥)؛ لا يدلُّ على وجوب ذلك، فإنَّ الثَّياب تُغسل^(٦) من الوسخ والمخاط والبصاق، والوجوب إنَّما يكون بأمره، لا سيما ولم يأمر هو سائر^(٧) المسلمين بغسل ثيابهم من ذلك، بل ولا نُقل أنَّه

(١) قوله: «من... من» في (ك): «تسن... تسن»، والمثبت من (م).

(٢) أخرجه البزار (١٣٩٧)، والطبراني في الأوسط (٥٩٦٣)، والدارقطني في السنن (٤٥٨) من حديث عمار مرفوعاً. واختلف في لفظه، وحكم عليه الأئمة بالضعف، وصرَّح الشَّيْخُ بوضعه في المنهاج (٤٢٩/٧)، ونقله عنه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٣٩/١)، وانظر: التلخيص الحبير (٤٨/١).

(٣) في (ك): «الذي»، والمثبت من (م). (٤) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٥) الغسل: أخرجه البخاري (٢٢٩)، ومسلم (٢٨٩). الفرك: أخرجه مسلم (٢٨٨).

(٦) في (م) بالياء: «يغسل»، والمثبت من (ك).

(٧) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

أمر عائشة بذلك، بل أقرها على ذلك، فدلَّ على جوازه أو حسنه واستحبابه، وأما الوجوب فلا بدَّ له من دليلٍ.

وبهذه الطريق يُعلم أيضًا أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء، ولا من النجاسات الخارجة من غير السَّيْلَيْن، فإنَّه لم ينقل أحدٌ عنه بإسنادٍ يثبت مثله أنه أمر بذلك، مع العلم بأنَّ النَّاسَ كانوا لا يزالون يحتجمون ويتقيَّؤون ويُجرحون في الجهاد وغير ذلك، وقد قطع العرق^(١) بعضُ أصحابه^(٢) ليخرج منه الدَّم وهو الفصاد، ولم ينقل عنه مسلمٌ أنه أمر أصحابه بالتَّوضُّؤ من ذلك. وكذلك النَّاس لا يزال أحدهم يلمس امرأته لشهوةٍ ولغير شهوةٍ؛ ولم ينقل عنه مسلمٌ أنه أمر النَّاس بالتَّوضُّؤ من ذلك، والقرآن لا يدلُّ على ذلك؛ بل المراد بالملامسة الجماع، كما قد بُسِّط في موضعه^(٣).

وأمره بالوضوء من مسِّ الذَّكر^(٤)؛ إنما هو أمر استحبابٍ إما مطلقًا وإما إذا حرَّك الشهوة، وكذلك يُستحبُّ لمن لمس النساء فتحرَّكت شهوته أن يتوضَّأ، وكذلك من تفكَّر فتحرَّكت شهوته فانتشر، ومن مسَّ الأمرد أو غيره فانتشر. فالتَّوضُّؤ عند تحرُّك الشهوة؛ من جنس التَّوضُّؤ عند الغضب، وهذا مستحبٌّ؛ لما في «السنن» عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٥)، وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشَّيْطَانِ وَالنَّارِ، والوضوء يطفئها، فهو يطفى

(١) في (م): «عرق»، والمثبت من (ك).

(٢) منهم أبي بن كعب: رواه مسلم (٢٢٠٧) من حديث جابر.

(٣) انظر: «الفتاوى» (٤١١/١٥) (٣٦٨/٢٠) (٥٢٢) (٢٣١/٢١) (٢٣٥، ٤٠١) (٣٥٧/٣٥).

«شرح العمدة» (٣٢١/١-٣٢٩).

(٤) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١٦٣)، وابن ماجه (٤٧٩) من حديث

سيرة بن صفوان. وقال الترمذي: (حسن صحيح).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٨٤) من حديث عطية السعدي.

حرارة الشهوة كما يطفى حرارة الغضب، والوضوء من هذا مستحب^(١). وكذلك أمره بالوضوء مما مسّت النار^(٢)؛ أمر استحباب؛ لأن ما مسّه النار يخالط البدن، فيتوضأ فإن النار تطفأ بالماء، وليس في النصوص ما يدل على أنه منسوخ، بل النصوص تدل على أنه ليس بواجب، واستحباب الوضوء منه أعدل الأقوال، من قول من يوجب، وقول من يراه منسوخاً - وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره -.

وكذلك بهذه الطريق يعلم أن بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس بنجس، فإن هذا مما تعم به البلوى، والقوم كانوا أصحاب إبل وغنم، يقعدون ويصلون في أمكنتها، وهي مملوءة بأبعارها، فلو كانت بمنزلة المراحيض؛ كانت تكون حشوشاً، وكان الرسول ﷺ يأمرهم باجتنابها، وأن لا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها، ولا يصلوا فيها.

فكيف وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في مبارك الغنم، وأمر بالصلاة في مبارك الغنم، ونهى عن الصلاة في معادن الإبل؟! فعلم أن ذلك ليس لنجاسة الأبعار، بل كما أمر^(٣) بالتوضؤ من لحوم الإبل، وقال في الغنم: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَتَوَضَّأْ»^(٤)، وقال: «إِنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنْ جَنٍّ»^(٥)، «إِنَّ عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانٌ»^(٦)، وقال: «الْفَخْرُ

(١) من قوله: «والنار والوضوء...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) أخرجه مسلم (٣٥١) من حديث زيد بن ثابت.

(٣) في (ك): «أمرنا»، والمثبت من (م).

(٤) أخرجه مسلم (٣٦٠) من حديث جابر بن سمرة.

(٥) أخرجه البيهقي (٤٤١٥) من حديث عبد الله بن مغفل. وأخرجه ابن ماجه (٧٦٩) عنه بلفظ:

«خلقت من الشياطين».

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٤٤٦) من حديث حمزة الأسلمي. وفي إسناده ضعف، فيه

أسامة بن زيد، قال النسائي: (ليس بالقوي في الحديث).

الْخِيَلَاءُ فِي الْقَدَّادِينَ أَصْحَابِ الْإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْقَنَمِ^(١).

فلما كانت الإبل فيها من الشَّيْطَانَةِ مَا لَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَرَ بِالتَّوَضُّعِ مِنْ لَحْمِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَطْفِئُ تِلْكَ الشَّيْطَانَةَ، وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي أُعْطَانِهَا؛ لِأَنَّهَا مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ لِأَنَّهَا مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، فَإِنَّ مَأْوَى الْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ أَحَقُّ بِأَنْ تُجْتَنَّبَ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنْ مَوْضِعٍ^(٢) الْأَجْسَامِ الْخَبِيثَةِ، بَلِ الْأَرْوَاحُ الْخَبِيثَةُ تُحِبُّ الْأَجْسَامَ الْخَبِيثَةَ.

ولهذا كانت الحشوش محتضرة تحضرها الشَّيَاطِينُ، وَالصَّلَاةُ فِيهَا أَوْلَى بِالنَّهْيِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَمَعَاظِنِ الْإِبِلِ وَمِنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَرْضِ النَّجَسَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْحَشُوشِ نَصٌّ خَاصٌّ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا كَانَ أَظْهَرَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى بَيَانٍ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْعُدُ فِي الْحَشُوشِ وَلَا يَصَلِّي فِيهَا، وَكَانُوا يَتَابُونَ الْبَرِّيَّةَ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذُوا^(٣) الْكُنْفَ^(٤) فِي بَيوتِهِمْ.

وَإِذَا سَمِعُوا نَهْيَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَأُعْطَانِ الْإِبِلِ؛ عَلِمُوا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْحَشُوشِ أَوْلَى وَأَحْرَى، مَعَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَزْبَلَةِ، وَالْحَشُوشِ، وَقَارَعَةِ الطَّرِيقِ، وَمَعَاظِنِ الْإِبِلِ، وَظَهَرَ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامِ^(٥)، وَفَقَهَاءُ الْحَدِيثِ مُتَنَازِعُونَ فِيهِ، وَأَصْحَابُ أَحْمَدَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَرَى هَذِهِ مِنْ مَوَاضِعِ النَّهْيِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ إِذْنًا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٠١)، وَمُسْلِمٌ (٥٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) فِي (ك): «مَوَاضِعٌ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م).

(٣) فِي (م): «يَتَّخِذُ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ك).

(٤) فِي (ك): «الْكُنْفُ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م).

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ.

ولا منعاً، مع أنه قد كره الصَّلَاةَ في مواضع العذاب، نقله عنه^(١) ابنه عبد الله؛ للحديث المسند في ذلك عن عليٍّ الذي رواه أبو داود^(٢)، وإنما نصَّ على الحشِّ وأعطان الإبل والحَمَّام، وهذه الثلاثة هي التي ذكرها الخِرْقِيُّ وغيره. والحكم في تلك عند من يقول به قد يثبتها بالقياس على موارد النَّصِّ، وقد يثبتها بالحديث، ومن فَرَّقَ يحتاج إلى الطَّعن في الحديث وبيان الفارق، وأيضاً: المنع قد يكون منع كراهية، وقد يكون منع تحريم.

وإذا كانت الأحكام التي تعمُّ بها البلوى لا بدَّ أن يبيِّنها الرَّسُولُ بياناً عاماً، ولا بدَّ أن تنقل الأُمَّة ذلك = فمعلومٌ أنَّ الكحل ونحوه؛ مما تعمُّ به البلوى، كما تعمُّ بالدهن والاعتسال والبخور والطَّيب، فلو كان هذا مما يفطرُ لبيَّنه النَّبِيُّ ﷺ كما بيَّن الإفطار بغيره، فلمَّا لم يبيِّن ذلك؛ علَّم أنَّه من جنس الطَّيب والبخور والدهن.

والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدِّماغ وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتقوَّى به الإنسان، وكذلك يتقوَّى بالطَّيب قوَّةٌ جيِّدة، فلمَّا لم يَنْه الصَّائم عن ذلك؛ دلَّ على جواز تطيبه وتبخيره وأدهانه، وكذلك اكتحاله.

وكذلك قد كان المسلمون في عهده يُجرح أحدهم - إما في الجهاد، وإما في غيره - مأمومةً وجائفةً، فلو كان هذا يفطرُ لبيَّن لهم ذلك، فلمَّا لم يَنْه الصَّائم عن ذلك؛ علَّم أنَّه لم يجعله مفطراً.

الوجه الثالث: أنَّ إثبات التَّفطير بالقياس يحتاج^(٣) إلى أن يكون القياس صحيحاً، وذلك إما قياسٌ بإبداء الجامع، وإما بإلغاء الفارق؛ فإما أن يدلَّ دليلٌ

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) (٤٩٠).

(٣) في (م) تحتل: «محتاج»، وتحتل المثبت وهو الموافق لـ (ك).

على العلة في الأصل فيعدُّ بها إلى الفرع، وإما أن يعلم أنه لا فارق بينهما من الأوصاف المعتبرة في الشرع.

وهذا القياس هنا^(١) منتفٍ؛ وذلك أنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله ورسوله مفطرًا؛ هو ما كان واصلًا إلى دماغ أو بدن، أو ما كان داخلًا من منفذ، أو واصلًا إلى الجوف، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله ورسوله، ويقولون: «إن الله ورسوله إنما جعل الطَّعام والشَّراب مفطرًا لهذا المعنى المشترك بين الطَّعام والشَّراب، وبين ما يصل إلى الدِّماغ والجوف من دواء المأمومة والجائفة، وما يصل إلى الجوف من الكحل، ومن الحقنة ومن القطر^(٢) في الإحليل، ونحو ذلك».

وإذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل؛ كان قول القائل: «إن الله ورسوله إنما جعل هذا مفطرًا لهذا» قولًا بلا علم، وكان قوله: «إن الله حرَّم على الصَّائم أن يفعل هذا» قولًا بأن هذا حلالٌ وهذا حرامٌ بلا علم، وذلك يتضمَّن القول على الله بما لا يعلم، وهذا لا يجوز.

ومن اعتقد من العلماء أن هذا المشترك هو مناط الحكم؛ فهو بمنزلة من اعتقد صحة مذهبٍ ولم يكن صحيحًا، أو دلالة لفظٍ على معنى لم يُرده به الرسول، وهذا اجتهادٌ منهم يثابون عليه، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا قولًا بحجة شرعية يجب على المسلمين اتباعها.

الوجه الرابع: أن يقال: القياس إنما يصح - إذا لم يدلَّ كلام الشارع على علة الحكم - إذا سبرنا أوصاف الأصل فلم يكن فيها ما يصلح للعلَّة إلا الوصف المعين، وحيث أثبتنا علة الأصل بالمناسبة أو الدوران أو الشَّبه المطرَّد - عند

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «ومن القطر» في (م): «والقطر»، والمثبت من (ك).

من يقول به-؛ فلا بد من السَّبر، وإلا فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان؛ لم يجز أن يقول علق الحكم بهذا دون هذا.

ومعلوم أن النَّصَّ والإجماع أثبت الفطر بالأكل والشرب والجماع والحيض، والنَّبِيُّ ﷺ قد نهى المتوضَّع عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائماً، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدَّم^(١)، وهو قياسٌ ضعيفٌ؛ وذلك لأنَّ مستنشق^(٢) الماء بمنخريه ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل له من ذلك ما يحصل للشَّارب بفمه، ويغذي بدنه من ذلك الماء، ويزول به العطش، ويطبخ الطعام في معدته، كما يحصل بشرب الماء. فلو لم يرد النَّصُّ بالنَّهي عن ذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشُّرب، فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء إلى الفم، وذلك غيرٌ معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً ولا جزءاً من المفطر؛ لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة؛ فإن الكحل لا يغذي البتَّة، ولا يُدخل أحدٌ كحلاً لا من أنفه ولا فمه، وكذلك الحقنة لا تغذي بوجه من الوجوه، بل تستفرغ ما في البدن؛ كما لو شَمَّ شيئاً من المسهَّلات، أو فزع فزعاً أوجب استطلاق جوفه، والحقنة لا تصل إلى المعدة، والدواء الذي يصل إلى المعدة في مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه ما يصل إليها من الأغذية، والله سبحانه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٣)، وقال النبي ﷺ: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ»^(٤)، وقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِن ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ؛ فَضَيِّقُوا مَجَارِيهِ

(١) انظر ما سبق (ص ٥٥).

(٢) في (م): «مستشق»، والمثبت من (ك).

(٣) البقرة: (١٨٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، والنسائي (٢٢٢٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣) من حديث معاذ بن جبل.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

صُومٌ^(١)،^(٢)، فالصَّائِمُ نُهي^(٣) عن الأكل والشُّرب؛ لأنَّ ذلك سبب التَّقْوَى، زَكَّ الأكل والشُّرب الذي يولِّد الدَّم الكثير الذي يجري فيه الشَّيْطَان، والدَّم الذي يجري فيه الشَّيْطَان إنما يتولَّد عن الغذاء، لا يتولَّد عن حقنة، ولا كحل، لا ما يقطر في الذكر، ولا ما يداوى به المأمومة والجائفة، وهو متولَّد عما تستشق من الماء؛ لأنَّ الماء مما يتولَّد منه الدَّم، فكان المنع منه من تمام الصَّوم. وإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثَّابت بالنَّص والإجماع؛ فدعواهم أنَّ الشَّارع علَّق الحكم بما ذكره من الأوصاف معارضٌ بهذه الأوصاف، والمعارضة في الأصل تُبطل كلَّ نوعٍ من أنواع الأقيسة، إن لم يتبيَّن أنَّ الوصف الذي ادَّعوه هو العلة دون هذا.

الوجه الخامس: أن نقول: بل الشَّارع إنما علَّق الحكم بأوصافٍ متفية في محلِّ النزاع؛ فبدل ذلك على انتفاء علة الحكم في محلِّ النزاع. وهذا دليلٌ مستقلٌّ على انتفاء الحكم في محلِّ النزاع وفساد القياس، فإنَّ الوصف الذي قصده الشَّارع في الأصل إذا كان متفياً في الفرع؛ علم أنَّ الشَّارع لم يُثبت الحكم في الفرع، وانتفاء الحكم لانتفاء علته وهذا قياس العكس والفرق، وهو أحد نوعي القياس، وما تقدَّم إفساد لقياس الطُّرد الذي استدلُّوا به، وهذا إثبات لقياس العكس الدَّال على انتفاء الحكم في الفرع، فذاك معارضة في الدَّليل، وهذا دليلٌ مستقلٌّ.

وهو يصلح أن يكون معارضة في الحكم لو أقاموا عليه دليلاً؛ فنقول: معلومٌ أنَّه ثبت بالنَّص والإجماع منع الصَّائم من الأكل والشُّرب والجماع،

(١) في (ك): «بالجوع»، وأشار لها في طرَّة (م)، ورمز لها بـ(ح).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٩)، ومسلم (٢١٧٥) من حديث صفية دون قوله: «فضيّقوا مجاريه بالصوم». وقال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (١/٤٢٠): (وقد روي في هذا الحديث زيادة أخرى منكورة: «فاقطعوا مجاريه بالصوم»).

(٣) قوله: «فالصَّائم نُهي» في (ك): «والصَّائم ينهى»، والمثبت من (م).

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الشَّيْطَانُ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ»، ولا ريب أن الدَّمَّ يتولَّد من الطَّعام والشَّرَاب، وإذا أكل وشرب اتَّسعت مجاري الشَّيَاطِين؛ ولهذا قيل: «فَضَيْقُوا مَجَارِيَهُ بِالْجُوعِ» - وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعاً -، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتُحْتَأَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ»^(١)، فإنَّ مجاري الشَّيَاطِين الذي هو الدَّم ضاقت، وانبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار، وصُفِّدَتِ الشَّيَاطِين فضعُفَت قوَّتُهُمْ^(٢) وعملهم بتصفيدهم، فلم يستطيعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره، ولم يقل: إنهم «قتلوا» ولا «ماتوا»، بل قال: «صَفُّدُوا»، والمصفَّد من الشَّيَاطِين قد يؤذي، لكن هذا أقلُّ وأضعفُ مما يكون في غير رمضان، هو بحسب كمال الصَّوم ونقصه، فمن كان صومه كاملاً دفع الشَّيْطَان دفعاً لا يدفعه مع^(٣) الصَّوم النَّاقِص، فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصَّائم من الأكل والشُّرب، والحكم ثابتٌ على وفقه، وكلام الشَّارع قد دلَّ على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا المعنى منتفٍ في الحقنة والكحل وغير ذلك.

فإن قيل: بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دمًا.

قيل: هذا كما قد^(٤) يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدِّماغ فيستحيل دمًا، وكما يقال في الدُّهْن الذي يشربه الجسم، والممنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة كالغذاء فيستحيل دمًا وينقسم إلى البدن.

(١) أخرجه البخاري (١٨٩٨)، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) في (ك): «قلوبهم»، والمثبت من (م).

(٣) في الأصلين (م، ك): «دفع»، وعلى الدال ما يشبه الضُّرب في (م)؛ فلعله أراد إصلاحها إلى المثبت.

(٤) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

ونجعل هذا وجهًا سادسًا^(١): فنقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والذهن ونحو ذلك؛ بجامع ما يشتركان فيه من أن كل ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل في المعدة دماء، وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور مفطرة، وهذا موجود في محل النزاع، والفرع قد يتجاوزه أصلاً، فيلحق منهما بما يشبهه في الصفات المعتمدة في الشرع، وقد ذكرنا الصفة المعتمدة في الشرع.

فإن قيل: فلو أكل تراباً أو حصى أو غير ذلك مما لا يغذي غذاءً نافعاً.

قيل: هذا تطبخه المعدة ويستحيل دماً ينمي عنه البدن، لكنه غذاء ناقص، فهو كما لو أكل سموماً ونحو ذلك مما يضره، وهو بمنزلة من أكل أكلاً كثيراً أورثه تخمةً ومرضاً، فكان منعه في الصوم عن هذا أوكد؛ لأنه ممنوع منه في الإفطار، ففي الصوم أوكد، وهذا كمنعه من الزنا، فإنه إذا منع من الوطء المباح فالمحظور أولى.

فإن قيل: فالجماع مفطر، ودم الحيض مفطر، وهذه العلة متفية فيهما؟

قيل: تلك أحكام ثابتة بالنص والإجماع، فلا يحتاج إثباتها إلى قياس، بل يجوز أن تكون العلل مختلفة، فيكون تحريم الطعام والشراب والفطر بذلك لحكمة، وتحريم الجماع والفطر به لحكمة، والفطر بالحيض لحكمة، فإن الحيض لا يقال فيه: «إنه يحرم»، وهذا لأن المفطرات بالنص والإجماع لما انقسمت إلى أمور اختيارية تحرم على العبد كالأكل والجماع، وإلى أمور لا اختيار له فيها كدم الحيض = كذلك تنقسم عللها.

فنقول: أما «الجماع»:

□ فإنه باعتبار أنه سبب إنزال المنى؛ يجري مجرى الاستقاء والحيض والاحتجام - كما منبئته إن شاء الله -، فإنه من نوع الاستفراغ، لا الامتلاء كالأكل والشرب.

(١) في الأصلين (م، ك): «خامساً»، ولعله سهو.

□ ومن جهة أنه إحدى الشهوتين؛ فجرى مجرى الأكل والشرب، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن الله: «يَقُولُ اللَّهُ^(١) تعالى: الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي»^(٢)، فترك الإنسان ما يشتهي له هو عبادة مقصودة يثاب عليها، كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن.

والجماع من أعظم نعيم البدن وسرور النفس وانبساطها به، وهو يحرك الشهوة والدَّم والبدن أكثر من الأكل، فإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدَّم، والغذاء ييسط الدَّم الذي هو مجاريه، فإذا أكل وشرب انبسطت نفسه إلى الشهوات، وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات، فهذا المعنى في الجماع وأبلغ، فإنه ييسط إرادة النفس للشهوات، ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم؛ بل الجماع هو غاية الشهوات، أعظم من شهوة الطعام والشراب، ولهذا وجب على المجمع كفارة الظَّهَار، فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسَّنة والإجماع؛ لأنَّ هذا أغلظ، وداعيه أقوى، والمفسدة به أشدُّ، فهذا أعظم الحكمين في تحريم الجماع. وأما كونه يضعف البدن كالاستفراغ؛ فذاك حكمة أخرى، فصار فيه ما في الأكل وفي الحيض، وهو في ذاك أبلغ منهما، فكان إفساده للصَّوم أعظم من إفساد الأكل والحيض.

فنذكر حكمة «الحيض» وجريان ذلك على وفق القياس؛ فنقول: إنَّ الشَّرْع جاء بالعدل في كلِّ شيء، والإسراف في العبادات من الجور الذي نهى عنه الشَّارع، وأمر بالاعتصاف في العبادات؛ ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السُّحور، ونهى عن الوصال، وقال: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ -أو^(٣): أَعْدَلُ الصَّيَامِ-

(١) قوله: «يقول الله» ليس في (م)، والمثبت من (ك).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٩٢)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة.

(٣) في الأصلين (م، ك) بالواو، ولعل الصواب ما أثبت.

بِإِمَامِ دَاوُدَ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى^(١)، فَالْعَدْلُ فِي عِبَادَاتٍ مِنْ أَكْبَرِ مَقَاصِدِ الشَّارِعِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا يَنْبَتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢)، فَجَعَلَ تَحْرِيمَ لِحَالٍ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ الْمُخَالَفِ لِلْعَدْلِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَيُظَاهِرُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيبَتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾^(٣) وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ^(٤)، فَلَمَّا كَانُوا ظَالِمِينَ عَوْقِبُوا أَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الطَّيِّبَاتُ؛ بِخِلَافِ الْأُمَّةِ الْوَسْطِ الْعَدْلُ فَإِنَّهُ أَحَلَّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَحُرِّمَتْ^(٥) عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَالصَّائِمُ قَدْ نُهِيَ عَنْ أَخْذِ مَا يَقْوِيهِ وَيَغْذِيهِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَيُنْهَى عَنْ إِخْرَاجِ مَا يَضَعُفُهُ وَيُخْرِجُ مَادَّتَهُ الَّتِي بِهَا يَتَغَذَّى، وَإِلَّا فَإِذَا مُكِّنَ مِنْ هَذَا ضَرَّهُ ذَلِكَ، وَكَانَ مُعْتَدِيًا فِي عِبَادَتِهِ لَا عَادِلًا.

وَالْخَارِجَاتُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ، أَوْ خُرُوجُهُ لَا يَضُرُّهُ؛ فَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْهُ، وَهَذَا كَالْأَخْبِيثِ، فَإِنَّ خُرُوجَهُمَا لَا يَضُرُّهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ أَيْضًا، وَلَوْ اسْتَدْعَى خُرُوجُهُمَا فَإِنَّ خُرُوجَهُمَا لَا يَضُرُّهُ، بَلْ يَنْفَعُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقِيءُ لَا يُمْكِنُهُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْإِحْتِلَامُ فِي الْمَنَامِ لَا يُمْكِنُهُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَقَاءَ فَالْقِيءُ يُخْرِجُ مَا يَغْتَذِي بِهِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ الْمُسْتَحِيلِ فِي الْمَعْدَةِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِمْنَاءُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشَّهْوَةِ فَهُوَ يُخْرِجُ الْمَنِيَّ الَّذِي يَسْتَحِيلُ عَنِ الدَّمِّ، فَهُوَ يَخْرِجُ الدَّمَ الَّذِي يَغْتَذِي^(٥) بِهِ، وَلِهَذَا كَانَ خُرُوجُ الْمَنِيِّ إِذَا أَفْرَطَ يَضُرُّ الْإِنْسَانَ وَيُخْرِجُ أَحْمَرَ.

وَالدَّمُ الَّذِي يَخْرِجُ زَمَنَ الْحَيْضِ فِيهِ خُرُوجُ الدَّمِّ، وَالْحَائِضُ يُمْكِنُ أَنْ تَصُومَ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الدَّمِّ فِي حَالٍ لَا يَخْرِجُ فِيهَا دَمَهَا، فَكَانَ صَوْمُهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٥٩) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(٢) الْمَائِدَةُ: (٨٧). (٣) النِّسَاءُ: (١٦٠-١٦١).

(٤) فِي (ك): «وَحَرَّمَ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (م). (٥) فِي (ك): «يَغْتَذِي»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (م).

صَوْمًا مَعْتَدَلًا لَا يَخْرُجُ فِيهِ الدَّمُ الَّذِي يَقْوِي الْبَدَنَ الَّذِي هُوَ مَادَّتُهُ، وَصَوْمَهَا فِي الْحَيْضِ^(١) يَوْجِبُ أَنْ يَخْرُجَ فِيهِ دَمُهَا الَّذِي هُوَ مَادَّتُهَا، وَيُوجِبُ نَقْصَانُ بَدْنِهَا وَضَعْفُهَا، وَخُرُوجُ صَوْمِهَا عَنِ الْإِعْتِدَالِ، فَأَمَرْتُ أَنْ تَصُومَ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الْحَيْضِ، بِخِلَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ؛ فَإِنَّ الِاسْتِحَاضَةَ تَعُمُّ الزَّمَانَ، وَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ تُؤْمَرُ فِيهِ بِالصَّوْمِ، بَلْ لَوْ أَخَّرْتَهُ زَمَنَ الِاسْتِحَاضَةِ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْآخِرُ زَمَنَ اسْتِحَاضَةٍ وَكَانَ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ؛ كَذَرَعَ الْقِيءُ وَالِاحْتِلَامُ وَخُرُوجُ الدَّمِ بِالْجِرَاحِ وَالْدَّمَامِيلِ^(٢)، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُحَدَّدٌ فَيُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، فَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا مُنَافِيًا لِلصَّوْمِ كَمَا جَعَلَ دَمُ الْحَائِضِ.

وَطَرِدَ هَذَا: إِخْرَاجُ الدَّمِ بِالْحِجَامَةِ وَالْفِصَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَنَازِعُونَ فِي الْحِجَامَةِ هَلْ تَفْطَرُ الصَّائِمُ أَمْ لَا؟ وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٣) كَثِيرَةٌ قَدْ بَيَّنَّهَا أَئِمَّةُ الْحَفَازِ، وَقَدْ كَرِهَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْتَجِمُ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَكَانَتِ الْبَصْرَةُ إِذَا دَخَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ أَغْلَقُوا حَوَانِيتَ الْحَجَّامِينَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحِجَامَةَ تَفْطَرُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ^(٤) فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَابْنَ خَزِيمَةَ وَابْنَ الْمُنْذِرِ وَغَيْرَهُمْ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ الْفُقَهَاءُ فِيهِ الْعَامِلُونَ بِهِ؛ أَخَصُّ النَّاسِ بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَالَّذِينَ لَمْ يَرَوْا إِفْطَارَ الْمَحْجُومِ احْتَجُّوا بِمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ^(٥).

(١) فِي (ك): «حَيْضُهَا»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (م). (٢) فِي (ك): «وَالْدَّمَامِلُ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (م).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ.

(٤) لَيْسَتْ فِي (ك)، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (م).

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ٤٣) عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٣٨) بِلَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ.

وأحمد وغيره طعنوا في هذه الزيادة، وهي قوله: «وهو صائم»، وقالوا: الثابت أنه «احتجم وهو مُحَرَّم»^(١).

قال أحمد^(٢): (قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: «لم يسمع الحكم حديث مِقْسَم في الحجامة للصائم»، يعني: حديث شعبة، عن الحكم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم مُحَرَّم»^(٣)).

قال مهنا^(٤): (سألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم مُحَرَّم»^(٥)، فقال: ليس بصحيح، وقد أنكره يحيى بن سعيد على الأنصاري^(٦)، إنما كانت أحاديث ميمون بن مهران عن ابن عباس نحو خمسة عشر حديثاً).

قال الأثرم^(٧): (سمعت^(٨) أبا عبد الله ذكر هذا الحديث فضغفه، وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في الفتنة، فكان بعدُ يحدث من كتب غلامه، وكان هذا من تلك).

(١) كتب بعدها في طرة (م): «الوريقة»، وأشار في أعلى الطرة أيضًا إلى أن ثمة تخريجة في ورقة، ولم أقف عليها. والكلام الآتي - وهو قوله: «قال أحمد... كما ذكره الإمام أحمد فأخرج... وهو مُحَرَّم» - مثبت من (ك، أ).

(٢) «مسائل أبي داود» (ص ٤٤٦)، «العلل - رواية عبد الله» (٩٣/٣)، «التاريخ الأوسط» (٢٩٣/١)، «الجرح والتعديل» (١٥٩/١)، «تهذيب الكمال» (٤٦٢/٢٨)، وانظر: «تنقيح التحقيق» (٣/٢٧٢-٢٧٣).

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٤١٢).

(٤) «العلل - رواية عبد الله» (٣٢٠/١).

(٥) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٤١٦).

(٦) هو محمد بن عبد الله الأنصاري، الراوي عن حبيب بن الشهيد.

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (٣٠٨/٥).

(٨) زيادة: «أحمد بن حنبل» والظاهر أنه ضرب عليه.

وقال مهنا^(١): (سألت أحمد عن حديث قبيصة، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ صائماً محرماً^(٢)). فقال: «هو خطأ من قبل قبيصة».

وسألت يحيى عن قبيصة، فقال: رجل صدق، والحديث الذي^(٣) يحدث به عن سفيان، عن سعيد خطأ من قبله.

قال مهنا: وسألت أحمد عن حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احتجم وهو مُحَرَّمٌ صَائِمٌ، فقال: ليس فيه «صائم» إنما هو «مُحَرَّمٌ»، ذكره سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ على رأسه وهو مُحَرَّمٌ^(٤). وعن عطاء، وطاووس^(٥)، عن ابن عباس مثله^(٦). وعن عبد الرزاق^(٧)، عن معمر، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله^(٨). وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون فيه صائماً).

(١) انظر: «زاد المسافر» (٢/ ٣٣١)، «شرح العمدة» (٣/ ٣٤٨)، «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٧٤)، «زاد المعاد» (٢/ ٧٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو العباس السراج في حديثه (٢٤٤٨).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٤١٤) دون ذكر «محرماً». وقال: (هذا خطأ، لا نعلم أن أحداً رواه عن سفيان غير قبيصة، وقبيصة كثير الخطأ. وقد رواه أبو هشام عن حماد مرسلًا).

(٣) قوله: «صدق والحديث الذي» في (ك): «صدق والذي»، والمثبت من (أ).

(٤) أخرجه أحمد (٣٥٢٤) بهذا اللفظ من طريق زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار. وأما رواية سفيان عن عمرو فأخرجها (١٩٢٢) دون قوله: «على رأسه».

(٥) من قوله: «احتجم...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والمثبت من (أ).

(٦) قوله: «عن ابن عباس مثله» في (أ): «مثله عن ابن عباس»، والمثبت من (ك). والحديث: أخرجه أحمد (١٩٢٣).

(٧) قوله: «وعن عبد الرزاق» في (ك): «وعبد الرزاق»، والمثبت من (أ).

(٨) لم أقف عليه من رواية معمر. وأخرجه أحمد (٣٠٧٥) عن عبد الرزاق عن الثوري عن ابن خثيم به.

قلت^(١): وهذا الذي ذكره الإمام أحمد هو الذي اتفق عليه الشَّيْخَانِ البخاري ومسلم، ولهذا أعرض مسلم^(٢) عن الحديث الذي فيه ذِكرُ حِجَامَةِ الصَّائِمِ، ولم يتفقا إلا على حديث حِجَامَةِ الْمُحَرِّمِ - كما ذكره الإمام أحمد -، فأخرجنا في «الصحيحين»^(٣) عن عمرو، عن طاووس، عن ابن عباس قال: احتجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وهو مُحَرِّمٌ.

وتأول هؤلاء^(٤) أحاديث الحِجَامَةِ بتأويلاتٍ ضعيفةٍ؛ كقولهم: «كانا يغتَابَانِ»، وقولهم: «أفطرا»^(٥) بسبب آخر.

وأجود ما قيل: ما ذكره الشافعي وغيره من أن هذا منسوخٌ، فإنَّ هذا القول كان في رمضان في ثمان عشرة من رمضان، واحتجَّاه وهو صائمٌ مُحَرِّمٌ كان بعد ذلك؛ لأنَّ الإحرام بعد شهر رمضان.

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ فإنَّ احتجَّاه وهو مُحَرِّمٌ صائمٌ ليس فيه أنَّه كان بعد شهر رمضان الذي قال فيه: «أفطرَ الحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» بل هو صلوات الله عليه أحرم سنة ستَّ عام الحديبية بعمره في ذي القعدة، وأحرم من العام القابل بعمره القضية في ذي القعدة، وأحرم في العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة في ذي القعدة بعمره، وأحرم سنة عشر بحجة الوداع، فاحتجَّاه ﷺ وهو مُحَرِّمٌ صائمٌ لم يبيِّن في أيِّ الإحرامات كان.

(١) انظر: «شرح العمدة» (٣/٣٤٨).

(٢) ليست في (ك)، والمثبت من (أ).

(٣) البخاري (٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢).

(٤) قوله: «وتأول هؤلاء» في (م): «وتأولوا» ثم الحق: «هؤلاء» بين السطور والظاهر أنه حاول إصلاحها إلى المثبت، وهو الموافق لـ(ك).

(٥) قوله: «وقولهم أفطرا» في (ك): «وقوله أفطروا»، والمثبت من (م).

وإنما يمكن دعوى النسخ بشرطين^(١):

أحدهما: أن يكون ذلك في حجته، أو في عمرة الجعرانة؛ فإن قوله: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» فيه أنه كان في غزوة الفتح، فلعل احتجامة كان في عمرته قبل هذا، إما عمرة القضية، وإما عمرة الحديبية.

الثاني: أن يُعلم أنه لما احتجم لم يُفطر، وليس في الحديث ما يدل على هذا، وذلك الصَّوم لم يكن شهر رمضان، فإنه لم يُحرم في شهر رمضان قط^(٢)، وإنما كان في السَّفر، والصَّوم في السَّفر لم يكن واجباً؛ بل الذي ثبت عنه في الصحيح: أن الفطر في السَّفر كان آخر الأمرين منه^(٣)، وأنه خرج عام الفتح صائماً حتى بلغ الكديد أفطر، والنَّاس ينظرون إليه^(٤)، ولم يُعرف أنه بعد هذا^(٥) صام في سفر، ولا علمنا أنه صام في إحرامه بالحج.

فهذا ممَّا يقوِّي أن إحرامه الذي احتجم فيه كان قبل فتح مكة، فقوله^(٦): «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» كان عام الفتح بلا ريب، هكذا^(٧) في أجود الأحاديث.

قال أحمد^(٨): ثنا إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس أنه مرَّ مع النَّبيِّ ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان؛ فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، وهذا يكون عند قرب سفرهم، فإنه سافر فخرج في شهر رمضان وصام حتى بلغ الكديد أمرهم بالفطر، ودخل مكة في شهر رمضان في العشرين من^(٩) شهر رمضان، وأقام بمكة عشراً.

(١) انظر: «شرح العملة» (٣/ ٣٥٠). (٢) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه مسلم (١١١٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٤٤)، ومسلم (١١١٣) من حديث ابن عباس.

(٥) قوله: «أنه بعد هذا» في (ك): «بعد هذا أنه»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «وقوله»، وفي (ك): «بقوله»، ولعل مراده ما أثبت.

(٧) بعدها في (ك) زيادة: «حرى». (٨) في المسند (١٧١١٢).

(٩) ليست في (م)، والمثبت من (ك).

وقال أحمد أيضًا^(١): ثنا إسماعيل، ثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان، فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

وقال أحمد^(٢): ثنا أبو الجَوَّاب، عن عمار بن رُزَيْق، عن عطاء بن السائب، حدثني الحسن، عن معقل بن سنان الأشجعي أنه قال: مرَّ عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم في ثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

وذكر الترمذي^(٤) عن علي بن المديني أنه قال: «أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثَوْبَانَ، وَحَدِيثُ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ».

وقال الترمذي^(٥): (سألت البخاري، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان. فقلت: وما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأنَّ يحيى بن سعيد^(٦) روى عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد؛ الحديثين جميعاً).

قلت: وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابه؛ فإن الذي قال: «مضطرب»؛ إنما هو لأنه روي عن أبي قلابه بإسنادين، فبيّن أن يحيى بن سعيد^(٧) الإمام روى عن أبي قلابه بهذا الإسناد وهذا الإسناد، ومثل هذا كان يكون عندهم يكون عنده الحديث

(١) في المسند (٢٢٣٨٢).

(٢) في المسند (١٥٩٠١).

(٣) قوله: «رسول الله» في (ك): «النبي»، والمثبت من (م).

(٤) «الجامع» (١٣٧/٢). (٥) «العلل الكبير» (ص ١٢١).

(٦) كذا في الأصلين (م، ك) و«التحقيق» (٩٣/٢) - والشَّيْخُ ينقل هنا بواسطته -، وفي «العلل الكبير»: «أبي كثير» وهو الصواب.

(٧) انظر التنبيه السابق.

بطريق، والزهرى روى الحديث بإسناده عن سعيد، عن أبي هريرة، وتارة عن غيره عن أبي هريرة.

فيكون هذا هو النَّاسِخ، ولو لم يُعلم التاريخ، فإذا تعارض خبران أحدهما ناقلٌ عن الأصل والآخر مُبَيَّنٌّ على الأصل؛ كان النَّاقِلُ هو الذي ينبغي أن يُجعل ناسخًا، لئلا يلزم تغيير الحكم مرتين، فإذا قَدَّرَ احتجَامُهُ قبل نهيه الصَّائِمِ عن الحجامة؛ لم يغيَّر الحكم إلا مرة، وإن قَدَّرَ بعد ذلك لزم تغييره^(١) مرتين^(٢).

وأيضًا: فإذا لم يكن الصَّوْمُ واجبًا فقد يكون أفطر بالحجامة للحاجة، فقد كان يفطر في صوم التطوع لما هو دون ذلك؛ يدخل إلى بيته فإن قالوا: عندنا طعام، قال: «قَرَّبُوهُ؛ فَإِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا»^(٣).

وابن عباس وإن لم يذكر ذلك فهو لا^(٤) يعلم ما في نفسه، غايته أنه رآه أو أخبره مَنْ رآه أنه أصبح صائمًا واحتجم، وهذا لا يقتضي أنهم علموا من نفسه أنه استمر صومه، فكان^(٥) من ادَّعى عليه النَّسْخ تنقلب^(٦) عليه هذه الحجة من وجهين: أحدهما: أنه لا حجة فيه، والثاني: أنه منسوخ - وقد روي ما يدل على أن الفطر هو النَّاسِخ -.

ومما احتجَّ به على^(٧) النَّسْخ: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ^(٨): ثنا البغوي، ثنا عثمان ابن أبي شيبة، ثنا خالد بن مخلد، عن عبد الله بن المثنى، عن ثابت، عن أنس ابن مالك قال: أول ما كُرِهت الحجامة للصَّائِمِ أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمرَّ به رسول الله^(٩) فقال: «أَفْطَرَ هَذَانِ»، ثم رخص النَّبِيُّ ﷺ بعد في الحجامة للصَّائِمِ. وكان أنس يحتجم وهو صائم.

(١) في (ك): «تغييره»، والمثبت من (م). (٢) انظر: «شرح العمدة» (٣/ ٣٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (١١٥٤) من حديث عائشة.

(٤) قوله: «يذكر ذلك فهو لا» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٥) في (ك): «وكان»، والمثبت من (م). (٦) في (ك): «تقلب»، والمثبت من (م).

(٧) في (م): «عن»، والمثبت من (ك). (٨) «السنن» (٢٢٦٠).

(٩) قوله: «رسول الله» في (ك): «النبي»، والمثبت من (م).

قال الدارقطني: (كلهم ثقات، ولا أعلم له علة).

قال أبو الفرج ابن الجوزي^(١): (قال أحمد بن حنبل: خالد بن مخلد له أحاديث مناكير).

قلت: ومما يدل على أن هذا من مناكيره: أنه لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة، مع أنه في الظاهر على شرط البخاري، والمشهور عن البصريين أن الحجامة تفطر.

وأيضاً: فجعفر بن أبي طالب إنما قدم من الحبشة عام خير في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع، فإن خير كانت في هذه المدة - في سنة سبع -، وقُتل^(٢) عام مؤتة قبل الفتح، ولم يشهد فتح مكة، فصام مع النبي ﷺ قبل فتح مكة^(٣) رمضاناً واحداً سنة سبع، وإذا كان هذا الحكم قد شرع في^(٤) ذلك العام فإنه ينشر ويظهر، والحديث المتقدم كان سنة ثمان بعد هذا، فإن كان هذا محفوظاً فيكون النبي ﷺ قد قال ذلك في عام بعد عام، ولم ينقل عنه أحد لفظاً ثابتاً أنه رخص في الحجامة بعد ذلك، فلعل هذا مدرج على^(٥) أنس لم يقله هو، أو لعل^(٦) أنساً بلغه أنه أرخص ولم يسمع ذلك منه، ولعل بعض التابعين حدثه بذلك.

ومما يبين أن هذا ليس بمحفوظ عن أنس ولا عن ثابت: ما رواه البخاري في «صحيحه»^(٧) عن ثابت، قال: سئل أنس بن مالك: أكتتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف. وفي رواية: على عهد النبي ﷺ.

(١) «التحقيق» (٢/ ٩٤).

(٢) في (ك): «وقيل»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «قبل فتح مكة» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (ك). (٥) في (ك): «عن»، والمثبت من (م).

(٦) قوله: «أو لعل» في (ك): «ولعل»، والمثبت من (م).

(٧) (١٩٤٠).

فهذا ثابتٌ يذكر عن أنس أمر الحجامة، وليس فيها إلا أنهم كانوا يكرهونها من أجل الضَّعْف، ليس فيه^(١) أنه فطَّر الحاجم، ولا أنه رَخَّص فيها بعد ذلك، وكلاهما يتناقض قوله: «لم يكونوا يكرهونها إلا من أجل الضَّعْف»، فإنه لو كان عَلم أنه فطَّر بها لم يقل هذا، ولو عَلم أنه رَخَّص فيها لم يكره ما أرخص فيه النَّبِيُّ ﷺ = فعُلم أنَّ أنسًا إنما كان عنده عِلم بما رآه من الصَّحابة من كراهة الحجامة لأجل الضَّعْف، وهذا معنى صحيحٌ، وهو العلة في إفطار الصائم كما يفطر بالاستقاءة، وتفطر المرأة بدم الحيض.

ومما يقوِّي أنَّ النَّاسخ هو التفطير بالحجامة: أنَّ ذلك رواه عنه خواصُّ أصحابه الذين كانوا يباشرونه حضراً وسفراً، ويطلَّعون على باطن أمره، مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان موليَّاه، ورواه عنه الأنصار الذين هم بطانته، مثل: رافع بن خديج وشَدَّاد بن أوس.

ففي «مسند أحمد»^(٢): ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

قال أحمد بن حنبل: أصحُّ شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج^(٣).

وقال أحمد^(٤): ثنا يحيى بن سعيد، عن أشعث الحمراني، عن الحسن، عن أسامة بن زيد، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

وقال أحمد^(٥): ثنا يزيد بن هارون، ثنا أبو العلاء، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

(٢) (١٥٨٢٨).

(١) في (ك): «فيها»، والمثبت من (م).

(٣) «الجامع» (١٣٦/٢).

(٤) في المسند (٢١٨٢٦).

(٥) في المسند (٢٣٨٨٨).

وقال أحمد^(١): ثنا علي بن عبد الله، ثنا عبد الوهاب الثقفي، ثنا يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

وقال أحمد^(٢): ثنا أبو النضر، ثنا أبو معاوية - شيبان^(٣) -، عن ليث، عن عطاء، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

والحسن البصري وإن قيل: «إنه لم يسمع من أسامة وأبي هريرة»؛ فقد كان عنده من هذا الباب عدّة أحاديث عن الصّحابة يفتي بها - عن معقل بن سنان وأسامة وأبي هريرة -، قال البخاري: وكان الحسن^(٤).

وكانت البصرة إذا دخل شهر رمضان يغلقون حوانيت الحجاجين، ذكره أحمد وغيره، وأنس بن مالك كان آخر من مات بالبصرة، والبصريون كلهم يأخذون عنه، فلو كان عند أنس سنة من النبي ﷺ أنه رخص فيها بعد النهي؛ لكان هذا ممّا يعرفه البصريون منه، وكانوا يأخذون به الحسن وأصحابه، لاسيما وقد ذكر أن ثابتاً سمع هذا من أنس، وثابت من مشايخها المشهورين، ومن أخص أصحاب الحسن، فكيف يكون أنس عنده هذه السنة وأهل البصرة قد اشتهر بينهم السنة المنسوخة، وهذه النّاسخة عند أنس، وهم يأخذون عنه ليلاً ونهاراً، ولا يعرفون هذه السنة، ولا تحفظ عن علمائهم الذين اشتهر عنهم أمر الفطر؟

ويؤيد ذلك: أن أبا قلابة هو أيضاً من أخص أصحاب أنس، وهو الذي يروي قوله: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» من طريقين^(٥).

(١) في المسند (٨٧٦٨).

(٢) في المسند (٢٥٢٤٢).

(٣) في (م): «صال» وكتب فوقها: «شيبان»، وفي (ك): «عن شيبان»، وفي المصدر: «يعني شيبان».

(٤) بعدها في (م) بياض بمقدار أربع أو خمس كلمات، وفي (ك) بياض بمقدار كلمتين وفي أوله

علامة التضييب. وقال البخاري في «الصحيح» (٣٣/٣): (ويروي عن الحسن عن غير واحد

مرفوعاً، قال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وقال لي عيّاش، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا يونس،

عن الحسن مثله، قيل له: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، ثم قال: الله أعلم).

(٥) بعدها في (م) بياض بمقدار ثلاث كلمات. وسبق تخريجه (ص ٧٢-٧٣).

ثم القائلون بأنَّ الحجامة تَفْطُرُ اختلفوا على أربعة أقوالٍ في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أَنَّهُ يَفْطُرُ المحجوم دون الحاجم، فإنَّ الحاجم لم يوجد منه ما يَفْطُرُ، وهذا الذي ذكره الخرقى^(١)؛ فإنه ذكر في المفطرات: «إذا احتجم»، ولم يذكر: «إذا حجم»، لكن المنصوص عن أحمد وجمهور أصحابه الإفطار بالأمرين، والنَّصُّ دالٌّ على ذلك، فلا سبيل إلى تركه، ولو لم تُعقل علته.

والثاني: أَنَّهُ يَفْطُرُ^(٢) والمحجوم الذي يحتجم^(٣) ويخرج منه دمٌ، ولا يَفْطُرُ بالافتصاد ونحوه ممَّا لا يسمَّى احتجامًا، وهذا قول القاضي^(٤) وأصحابه، وهو الذي ذكره صاحب «المحرر»^(٥).

ثم على هذا القول؛ فالتشريط في الأذان هل هو داخلٌ في مسمَّى الحجامة؟ تنازع فيه المتأخرون:

فكان بعضهم يقول: التشريط من الحجامة. وهذا كما كان يقوله شيخنا أبو محمد المقدسي^(٦)، وعليه يدلُّ كلام العلماء قاطبة، فإنه ليس منهم من خصَّ التشريط بذكرٍ، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكروه كما

(١) انظر: «المغني» (٤/٣٤٩).

(٢) أي الحاجم.

(٣) في (م): «يحجم»، والمثبت من (ك).

(٤) انظر: «التعليق الكبير» (٢/٤٢٠-٤٣٩).

(٥) قوله: «وهو الذي ذكره صاحب المحرر» ليس في (م)، والمثبت من (ك).

(٦) هو: شمس الدِّين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المشهور

بـ«ابن أبي عمر»، الشارح، صاحب «الشرح الكبير». وتكررت تكنيته عند الشيخ بـ«أبي محمد»

—انظر: «الفتاوى» (١٨/٩٥) (٢٥/١٤٦)، «إجازة ابن تيمية لمذهب الدين» (ص ٤)—،

والمشهور أن كنيته: «أبو الفرج».

ذكروا الفصاد^(١)، فعُلم أن التشريط كان عندهم من نوع الحجامة، قال شيخنا أبو محمد: «وهذا هو الصواب».

ومنهم من قال: التشريط ليس من الحجامة، بل هو أضعف من الفصاد، فإذا قيل: «الفصاد يفطر»؛ احتمل في^(٢) التشريط وجهان. وهذا قول أبي عبد الله ابن حمدان^(٣).

والأول أصح؛ فإن التشريط نوعٌ من الحجامة أو مثلها من كل وجه، إذ الحجامة لا تختص بالساق، بل تكون في الرأس والعنق والقفا وغير ذلك. ومن فرق بينهما قال: الشَّارِط لا يمتص من قارورة الدَّم كما يمتصه الحاجم، فلا يدخل في لفظ «الحاجم»، فكذلك لا يدخل في لفظ «المحجوم».

فيقال: بل هو داخل في لفظ «المحجوم»، وإن لم يدخل في لفظ «الحاجم»، أو إن لم يدخل في اللفظ فهو مثله من كل وجه، ليس بينهما فرق أصلاً.

وقد يقال: الشَّارِط حاجمٌ أيضاً، لكن لا يفطر، لأن لفظ الرسول يتناول الحاجم المعروف المعتاد، ولم يكونوا يشرطون، وأما لفظ «المحجوم» فإنه يتناول ما كان يعرفه وما لا يعرفه؛ لأن المعنى المدلول عليه بلفظ «المحجوم» يتناول ذلك كله، بخلاف المعنى المقصود بلفظ «الحاجم».

أو يقال: وإن شمله لفظ «الحاجم» لكن الحاجم الممتص أفطر؛ لأنه ذريعة إلى وصول الدَّم إلى حلقه - هذا على ما نصرناه -.

ومنهم من يقول: بل الشَّارِط يفطر أيضاً. وهذا^(٤) قول من يجعل اللفظ يتناولهما، ويجعل الحكم تعبدًا.

(١) قوله: «كما ذكر الفصاد» ليس في (ك)، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (ك)، والمثبت من (م).

(٣) «الرهاية الصغرى» (ص ٤٥٣).

(٤) في (ك): «وهو»، والمثبت من (م).

وهؤلاء الذين قالوا: يفطر بالحجم دون الفصاد؛ قالوا: هذا الحكم تبعٌ لا يُعقل معناه، فلا يقاس به.

ولهذا قال بعض هؤلاء قولاً ثالثاً - قاله ابن عقيل -، وهو: أنه يفطر المحجوم بنفس شرط الجلد، وإن لم يخرج الدَّم، قال: لأنَّ هذا يسمَّى حِجَامَةً. وهذا أضعف الأقوال.

والرابع: وهو الصَّواب واختاره أبو المظفر ابن هبيرة الوزير العالم العادل - وذكره المذهب^(١) - وغيره، وهو: أنه يفطر بالحِجَامَة والفصاد ونحوهما، وذلك لأنَّ المعنى الموجود في الحِجَامَة موجودٌ في الفصاد شرعاً وعقلاً^(٢) وطبعاً، وحيث حَصَّ النَّبِيُّ ﷺ على الحِجَامَة وأمر بها؛ فهو حَصٌّ على ما في معناه من الفصاد وغيره. لكن الأرض الحارَّة تجتذب الحرارة [فيها]^(٣) دم البدن فيصعد إلى سطح الجلد فيخرج بالحِجَامَة، والأرض الباردة يغور الدَّم فيها إلى العروق هرباً من البرد، فإنَّ شَبَهَ الشَّيْءِ مُنْجَذِبٌ إليه، كما تسخن الأجواف في الشَّتَاءِ، وتبرد في الصَّيْفِ، فأهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق، كما للبلاد الحارَّة الحِجَامَة، لا فرق بينهما في شرعٍ ولا عقلٍ.

وقد بيَّنا أنَّ الفطر بالحِجَامَة على وفق القياس والأصول، وأنَّه من جنس الفطر بدم الحيض والاستقاء والاستمنا^(٤)، وإذا كان كذلك: فبأيِّ وجه أراد استخراج الدَّم؛ أفطر به، كما يفطر بأيِّ وجه استقاء، سواء جذب القيء بإدخال يده، أو بشمِّ ما يقيؤه، أو وَضَعَ يده تحت بطنه واستخرج القيء، فتلك طرقٌ لإخراج^(٥) القيء، وهذه طرقٌ لإخراج الدَّم، ولهذا كان خروج الدَّم بهذا

(١) قوله: «وذكره المذهب» ليس في (م)، والمثبت من (ك).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (ك). (٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (م): «وبالاستمنا»، والمثبت من (ك).

(٥) في (ك): «لاستخراج»، والمثبت من (م).

وبهذا^(١) سواء في باب الطَّهارة، فتبيَّن بذلك كمالُ الشَّرع واعتداله وتناسبه، وأنَّ ما ورد من النُّصوص ومعانيها فإنَّ بعضه يصدِّق بعضًا ويوافقُه، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢).

وأما الحاجم فإنه يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه، والهواء يجتذب ما فيها من الدَّم، فربَّما صعد مع الهواء شيءٌ من الدَّم ودخل في حلقة وهو لا يشعر، والحكمة إذا كانت خفيةً أو متشيرةً علَّق الحكمُ بالمظنة، كما أنَّ النَّائم الذي تخرج منه الرِّيح ولا يدري يؤمر بالوضوء، فكذلك الحاجم يدخل شيءٌ من الدَّم مع ريقه إلى باطنه وهو لا يدري، والدَّم من^(٣) أعظم المفطرات، فإنَّه حرامٌ في نفسه لما فيه من طغيان الشَّهوة والخروج عن العدل، والصَّائم أمر بحسم مادَّته، فالدَّم يزيد الدَّم فهو من جنس المحظور، فيفطر الحاجم لهذا، كما يتقضى وضوء النَّائم، وإن لم يتيقَّن خروج الرِّيح منه؛ لأنَّه يخرج ولا يدري، كذلك هنا قد يدخل الدَّم في حلقة وهو لا يدري.

وأما الشَّارط فليس بحاجم، وهذا المعنى منتفٍ فيه، فلا يفطر الشَّارط، وكذلك لو قدَّر حاجمٌ لا يمتصُّ القارورة، بل يمتصُّ^(٤) غيره، أو يأخذ الدَّم بطريق آخر لم يفطر، والنَّبِيُّ ﷺ كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد، وإذا كان اللفظ عامًّا وإن كان قصده شخصًا بعينه فيشترك في الحكم فيه^(٥) سائر النوع؛ للعادة الشرعية من أنَّ ما ثبت في حقِّ الواحد من الأُمَّة ثبت في حقِّ الجميع، فهذا أبلغ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظًا ومعنى أنَّه لم يدخل فيه مع بُعده عن الشَّرع والعقل، والله أعلم^(٦).

(١) في (ك): «وهذا»، والمثبت من (م).

(٢) النساء: (٨٢).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): «يمص»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «فيشترك في الحكم فيه» في (ك): «وثبت الحكم في»، والمثبت من (م).

(٦) قوله: «والله أعلم» ليس في (ك)، والمثبت من (م). وبعدها في (م): «آخره والحمد لله رب العالمين»، وفي (ك): «آخر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والحمد لله رب العالمين».

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الكتب.
- فهرس المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

سورة البقرة

٦٢، ٣٧	١٨٣	﴿ثُمَّ عَلَّمَكُمْ الْقِسْمَ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
٥٢، ٣٧	١٨٧	﴿فَافْقِرُوا بَيْنَهُمْ وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَمْتَرُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ أَمْتَرٍ ثُمَّ أَتَيْنَا الْقِسْمَ إِلَى الْيَدِ﴾

سورة النساء

٨١	٨٢	﴿وَوَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَاجِدًا فِيهِ لَوْلَافَا كَثِيرًا﴾
٦٧	١٦١-١٦٠	﴿يُظْهِرُ فِي الَّذِينَ هَلَكَ حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُصْلُكُتُمْ وَبِصَدْرِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ وَلَتَنْذِرُهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نَهَوْنَا عَنْهُ

سورة المائدة

٦٧	٨٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِئَتْ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾
		﴿لَا يُحِبُّ الْمُتَعَبِينَ﴾



فهرس الأحاديث والآثار

٧٠	عبد الله بن عباس	احتجم النبي ﷺ وهو على رأسه وهو مُحَرَّمٌ
٧١	عبد الله بن عباس	احتجم النبي ﷺ وهو مُحَرَّمٌ
٧٧	أنس بن مالك	احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه
٦٤	أبو هريرة	«إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ»
٦٧	عبد الله بن عمرو	«أَفْضَلُ الصَّيَامِ - أَوْ: أَعْدَلُ الصَّيَامِ - صِيَامُ دَاوُدَ»
٧١، ٦٨	ثوبان، شداد بن أوس،	«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»
٧٦، ٧٢	معقل بن سنان، رافع بن	
٧٧	خديج، بلال، أسامة بن زيد،	
	أبو هريرة، عائشة	
٧٤	أنس بن مالك	«أَفْطَرَ هَذَانِ»
٥٠	أسماء بنت أبي بكر	أفطرننا يوماً من رمضان في غيمٍ في عهد رسول الله ﷺ، ثم طلعت الشمس
٧٥	أنس بن مالك	أكتتم تكرمون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف*
٣٨	عبد الله بن عمر، معاوية بن أبي سفيان، عبد الله بن مسعود، سلمة بن الأكوع، الربيع بنت معوذ، جابر بن سمرة	أمر بصوم يوم عاشوراء وأرسل منادياً ينادي بصومه
٥٨	عبد الله بن مغفل	«إِنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنْ جِئٍ»
٦٤، ٦٢	صفية	«إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»

٥٧	عطية السعدي	«إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ»
٦٨، ٤٣، ٧٠	عبد الله بن عباس	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحَرَّمٌ»
٤١	أبو الدرداء	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ»
٤١	أبو الدرداء	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ»
٧٢	الزهري	«أَنَّ الْفِطْرَ فِي السَّفَرِ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ»
٧٢	عبد الله بن عباس	«أَنَّهُ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ صَائِمًا حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ»
٣٨	عائشة	«أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»
٥٨	جابر بن سمرة	«إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأَ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَتَوَضَّأَ»
٥٨	حمزة الأسلمي	«إِنَّ عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانٌ»
٤٩	بريدة بن الحصيب	«بَكَرُوا بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ»
٤٤	عائشة	«تَقِيًا أَبُو بَكْرٍ مِنْ كَسْبِ الْمُتَكَهِّنِ»
٤٢، ٤١	أبو سعيد الخدري	«ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرْنَ: الْقَيِّءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْإِحْتِلَامُ»
٥٤	أنس بن مالك	«جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اشْتَكَيْتُ عَيْنِي؛ أَفَاكْتَحِلُ»
٤٥	أبو هريرة، وعائشة	«حَدِيثُ الْمَجَامِعِ أَهْلُهُ فِي رَمَضَانَ»
٤٧	أبو هريرة	«حَدِيثٌ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا»
٥٦	عائشة	«حَدِيثُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ»
٥٧	أبي بن كعب	«حَدِيثٌ فِي الْفَصَادِ»
٣٨	عائشة	«حَدِيثُ قِضَاءِ الْحَائِضِ لِلصِّيَامِ»
٦٢	معاذ بن جبل	«الصَّوْمُ جُنَّةٌ»
٥١	هشام بن عروة	«قِيلَ: أَمَرُوا بِالْقِضَاءِ؟ قَالَ: أَوْ بَدُّ مِنَ الْقِضَاءِ؟!»
٥٨	أبو هريرة	«الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَصْحَابِ الْإِبِلِ»

- «قَرُبُوهُ؛ فَإِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا» عائشة ٧٤
- «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ احْتَلَمَ، وَلَا مَنْ احْتَجَمَ» رجل من أصحاب النبي ﷺ ٤١
- «لِيَتَّقِهِ الصَّائِمُ» معبد بن هوزة ٥٣
- «مَنْ ذَرَعَهُ قِيٌّ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ» أبو هريرة ٣٩
- النهي عن الصلاة في المقبرة عبد الله بن عمر ٥٩
- النهي عن الصلاة في مواضع العذاب علي بن أبي طالب ٥٩
- الوضوء من مس الذكر بسرة بنت صفوان ٥٧
- الوضوء مما مسّت النار زيد بن ثابت ٥٨
- «وَبَالِغٌ فِي الاسْتِنَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» لقيط بن صبرة ٥٥، ٣٨
- «يُغَسَّلُ الثَّوْبُ مِنَ الْبَوْلِ، وَالْعَائِطُ، وَالْمَنِي، وَالْمَذْي، وَالْدَّمُ» عمار بن ياسر ٥٦
- «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» أبو هريرة ٦٦



فهرس الأعلام

- إبراهيم النخعي ٤٨
 إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ٧٦
 ابن أبي عمر ٧٨، ٧٩
 ابن الجوزي ٤١، ٤٢، ٧٥
 ابن حمدان ٧٩
 ابن خثيم ٧٠
 ابن عقيل ٤٦، ٨٠
 ابن قتيبة ٥١
 ابن هبيرة ٨٠
 أبو أسماء الرحبي ٧٣
 أبو الأشعث الصنعاني ٧٢، ٧٣
 أبو الجواب أحوص بن جواب ٧٣
 أبو الخطاب محفوظ الكلوزاني ٤٦
 أبو الدرداء ٤٠، ٤١
 أبو العلاء القصاب ٧٦
 أبو النضر هشام بن القاسم ٧٧
 أبو بكر الصديق ٤٤
 أبو ثور ٤٠، ٥٢
 أبو حاتم الرازي ٥١، ٥٤
 أبو حنيفة ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨
 أبو داود السجستاني ٣٩، ٤٢، ٥٣، ٦٠
 أبو زرعة الرازي ٥١
 أبو سعيد الخدري ٤٢
 أبو سليمان الخطابي ٣٩
 أبو عاتكة طريف بن سلمان ٥٤
 أبو عبيد القاسم بن سلام ٥٢
 أبو قلابة عبد الله بن زيد ٧٢، ٧٣
 أبو محمد المقدسي = ابن أبي عمر
- أبو معاوية شيان بن عبد الرحمن ٧٧
 أبو هريرة ٣٩، ٤٢، ٥٣، ٦٠
 أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ٤٦، ٧٨
 أحمد بن شعيب النسائي ٤٢، ٥٢، ٥٤
 أحمد بن محمد الأثرم ٤١، ٦٩
 أحمد بن محمد بن حنبل ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٨
 ٥٩، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٧٧، ٧٦
 أسامة بن زيد ٧٦
 إسحاق بن راهويه ٥١، ٥٢، ٦٨
 إسحاق بن منصور الكوسج ٥١
 أسماء بنت أبي بكر ٥٠
 إسماعيل بن إبراهيم ٧٣
 أشعث الحمراني ٧٦
 أنس بن مالك ٤١، ٥٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨
 بريدة بن الحصيب ٤٩
 بلال ٧٦
 ثابت البناني ٧٤، ٧٥، ٧٦
 ثوبان ٤٠، ٧٣، ٧٦
 جعفر بن أبي طالب ٧٤، ٧٥
 حبيب بن الشهيد ٦٩
 حرب الكرماني ٥١
 الحسن البصري ٧٦، ٧٧
 الحسن بن عطية ٥٤
 حسين المعلم ٤١
 حفص بن غياث ٣٩، ٤٠
 الحكم بن عتيبة ٦٩

علي بن عمر الدارقطني ٤١، ٤٢، ٧٤، ٧٥
 عمار بن رزيق ٧٣
 عمار بن ياسر ٥٦
 عمر بن الحسين الخرقى ٦٠
 عمر بن الخطاب ٥١
 عمرو بن الحكم ٣٩
 عمرو بن دينار ٧٠، ٧١
 عيسى بن يونس ٣٩، ٤٠
 فاطمة بنت المنذر ٥١
 قبيصة بن عقبة ٧٠
 قتادة بن دعامة السدوسي ٧٦
 لقيط بن صبرة ٣٨
 ليث بن سعد ٧٧
 مالك بن أنس ٤٥، ٤٧، ٤٨
 مجد الدين ابن تيمية ٧٨
 محمد بن إدريس الشافعي ٤٠، ٤٥، ٤٦
 ٤٧، ٥٢، ٧١
 محمد بن إسماعيل البخاري ٣٩، ٥١، ٥٤
 ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٧
 محمد بن سيرين ٣٩
 محمد بن عبد الله الأنصاري ٦٩
 محمد بن عيسى الترمذي ٣٩، ٤٠، ٤١
 ٤٣، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٧٣
 محمد بن مسلم الزهري ٧٤
 محمد بن نصر ٥٢
 مسلم بن حجاج ٤٣، ٥٢، ٧١
 معبد بن هوزة ٥٣
 معدان بن أبي طلحة ٤٠، ٤١
 معقل بن سنان ٧٣، ٧٧
 معمر بن راشد ٤١، ٧٠، ٧٦
 مقسم بن بجرة ٦٩
 ميمون بن مهران ٦٩
 النعمان بن معبد ٥٣
 هشام بن حسان ٣٩
 هشام بن سعد ٤٢، ٤٣

حميد الطويل ٤١
 خالد الحذاء ٧٢
 خالد بن مخلد ٧٤، ٧٥
 داود بن علي ٥٢
 رافع بن خديج ٧٦
 زيد بن أسلم ٤٢، ٤٣
 السائب بن يزيد ٧٦
 سعيد بن جبير ٧٠
 سفيان الثوري ٤٢، ٧٠
 شداد بن أوس ٧٢، ٧٣
 شعبة بن الحجاج ٦٩
 شهر بن حوشب ٧٦
 طاووس بن كيسان ٧٠، ٧١
 عائشة بنت أبي بكر ٣٨، ٤٥، ٥٦، ٥٧،
 ٧٦، ٧٧
 عبد الأعلى بن واصل ٥٤
 عبد الرحمن الأوزاعي ٤٠، ٤١
 عبد الرحمن بن النعمان ٥٣
 عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٤٢، ٤٣
 عبد الرزاق الصنعاني ٧٠، ٧٦
 عبد الله بن أحمد ٦٠
 عبد الله بن المثنى ٧٤
 عبد الله بن عباس ٤٣، ٧٠، ٧١، ٧٤
 عبد الله بن محمد البغوي ٧٤
 عبد الله بن محمد الفيلبي ٥٣
 عبد الوهاب الثقفي ٧٧
 عثمان بن أبي شيبة ٧٤
 عروة بن الزبير ٥١
 عطاء بن أبي رباح ٤٠، ٧٠
 عطاء بن السائب ٧٣
 عطاء بن يسار ٤٢
 علي بن أبي طالب ٦٠
 علي بن المديني ٧٣
 علي بن ثابت ٥٣
 علي بن عبد الله ٧٧

يحيى بن معين ٤٢، ٥٤
 يزيد بن هارون ٧٦
 يعيش بن الوليد المخزومي ٤٠، ٤١
 يونس بن عبيد ٧٧

هشام بن عروة ٥١
 الوليد المخزومي ٤٠
 يحيى بن أبي كثير ٣٩، ٤٠، ٤١، ٧٦
 يحيى بن سعيد القطان ٦٩، ٧٠، ٧٦



فهرس الأماكن والبلدان

مكة ٧٥، ٧٢

الحبشة ٧٥

خير ٧٥

البصرة ٧٧

دمشق ٤٠

البصرة ٦٨

الجعرانة ٧١

الكديد ٧٢



فهرس الكتب

الفصول ٤٦

المحرر ٧٨

مسند أحمد ٧٦، ٥٣

الانتصار ٤٦

السنن ٥٧، ٤٠، ٣٩

صحيح البخاري ٧١، ٦٨، ٥٠، ٤٥، ٣٨

صحيح مسلم ٧١، ٤٥، ٣٨



فهرس المراجع

- إجازة شيخ الإسلام ابن تيمية لمذهب الدين الأصهباني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان.
- الأحكام الوسطى، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي / صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ.
- الاختيارات، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي جاد الله، دار عالم الفوائد.
- الاختيارات، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: سامي جاد الله، دار عالم الفوائد.
- الاختيارات = الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الحنبلي = ابن اللحام، تحقيق: أ.د. أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣٦هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (ومعه المقنع، والشرح الكبير)، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي / د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط ١، ١٤١٥هـ.
- بيان الوهم والإيهام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زيد، دار الوعي، مكتبة التراث، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- التاريخ الكبير - السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب

- التحقيق في مسائل الخلاف، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ترتيب العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود الصعيدي، عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- التعليق على رسالة حقيقة الصيام، لمحمد بن صالح بن عثيمين.
- التعليق الكبير، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: عبد الله الطخيس/ كريم اللامي، دار أسفار، ط ١، ١٤٤٥ هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- تنقيح التحقيق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله / عبد العزيز الخباني، أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبي المزني، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزيز شمس / د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط ٥، ١٤٤٠ هـ.
- الجامع، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- حديث السراج، لأبي القاسم زاهر بن طاهر الشَّحامي، تحقيق: حسين عكاشة، دار الفاروق، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- حقيقة الصيام لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٥، ١٤٠٠ هـ.
- ذخيرة الحفاظ، لمحمد بن طاهر ابن القيسراني المقدسي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريواتي، دار السلف، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- الرعاية الصغرى = الرعاية في الفقه، لنجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تحقيق: د. علي الشهري.
- زاد المسافر، لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر البغدادي = غلام الخلال، تحقيق: مصطفى القباني، دار الأوراق الثقافية، ط ١، ١٤٣٧ هـ.

- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٣٢هـ.
- السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، لضياء الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري، ط١، ١٤٢٥هـ.
- السنن، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- السنن، لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.
- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق، ط١، ١٤٣٤هـ.
- السنن، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق، ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.
- شرح العمدة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي/د. علي العمران/محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٦هـ.
- الشرح الكبير، لشمس الدين لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الله التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٥هـ.
- صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، لأبي بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل من العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن حجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات- دار التأصيل، ط ١، ١٤٣٥هـ.
- العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- العلل ومعرفة الرجال- رواية عبد الله ابن الإمام أحمد-، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الفروع وتصحيح الفروع، لشمس الدين لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٣٤هـ.
- المجتبى = سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- مجلة المنار، مجموعة من المؤلفين/ محمد رشيد رضا.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣١هـ.
- مسائل الإمام أحمد -رواية أبي داود-، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مسند البزار = البحر الزخار، لأحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله/ عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩/ ١٤٣٠هـ.
- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط ٢، ١٤٣٧هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. سعد الشثري، دار كنوز إشبيلية، ط ١، ١٤٣٦هـ.

- ١ معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، ط ١، ١٣٥١ هـ.
- ٢ المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله/ عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.
- ٣ المغني، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي / د. عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، ط ٦، ١٤٢٨ هـ.
- ٤ الممتع في شرح المقنع، لزين الدين المنجي بن عثمان بن أسعد التنوخي، تحقيق: عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسد، ط ٣، ١٤٢٤ هـ.
- ٥ منهاج أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٦ الهداية، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: د. عبد اللطيف مميم/ د. ماهر الفحل، دار غراس، ط ١، ١٤٢٥ هـ.



فهرس الموضوعات

٢٣-٥ □ مقدمة التحقيق
٥ تصدير
٣٣-٧ □ التعريف بالنص المحقق
٩ نوثيق نسبة النص المحقق إلى مصنفه
١٠ تحرير العنوان
١١ تاريخ النص المحقق
١٢ وصف الأصول الخطية المعتمدة
١٦ النشرات السابقة
٢١ منهج التحقيق
٢٣ نماذج من صور الأصول الخطية المعتمدة
٨١-٣٥ □ النص المحقق
٣٧ أنواع المفطرات باعتبار الثبوت، وذكر بعض ما ثبت منها بالنص والإجماع
٣٨ لفظ «الصيام» معروف قبل الإسلام ويستعمل في هذا المعنى
٣٨ صيام يوم عاشوراء
٣٨ دم الحيض يتنافى الصوم
٣٨ المبالغة في الاستنشاق للصائم
٣٩ حكم من قاء أو استقاء وهو صائم
٣٩ الكلام على حديث: «مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلَيْقُضِ»

٥٧	حكم الوضوء من مس المرأة، ومن النجاسات الخارجة من غير السيلين، ومن مس الذكر، ومما مسّت النار.....
٥٨	طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه.....
٥٨	حكم الصلاة في مبارك الغنم ومعاطن الإبل.....
٥٨	النهى عن الصلاة في معاطن الإبل.....
٥٩	الكلام على بعض المواضع التي نهى عن الصلاة فيها.....
٦٠	الكحل ونحوه والطيب والبخور والدهن هي مما تعم به البلوى، فلو كانت مما يفطر لبينه الرسول ونهى عنه، فما لم ينه الصائم عن ذلك دل على جوازه الوجه الثالث = عدم صحة القياس؛ فالأوصاف التي جعلت مناطا للحكم لا دليل عليها.....
٦٠	الوجه الرابع = المعارضة في الأصل؛ فالأوصاف المدعاة في الأصل معارضة بمثلها فيه.....
٦١	الوجه الخامس = ١. قياس العكس؛ فإنَّ الشارع إنما علّق الحكم بأوصاف متفية في محلّ النزاع؛ فيدلّ ذلك على انتفاء علة الحكم في محلّ النزاع. ٢. المعارضة في الحكم.....
٦٣	تصفيد الشياطين.....
٦٤	الوجه السادس = القياس على البخور والدهن ونحو ذلك؛ بجامع عدم الاغتذاء.....
٦٥	علة الفطر في الجماع.....
٦٥	علة الفطر في الحيض.....
٦٦	أنواع الخارجات من الإنسان.....
٦٨	الأقوال الواردة في الحجامة والفساد ونحوهما للصائم.....
٦٩	الكلام على حديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احتجم وهو صائمٌ مُحَرَّمٌ.....
٧١	التأويلات الواردة في أحاديث التفطير بالحجامة تأويلات ضعيفة.....
٧٢	الجواب عن دعوى النسخ لأحاديث التفطير بالحجامة.....
٧٤	إذا تعارض خبران: ناقلٌ ومُتَّبِقٌ؛ كان الناقل هو الذي ينبغي أن يُجعل ناسخاً، لأنَّه يلزم تغيير الحكم مرّتين.....

٥٧ حكم بوضوء من ملى لمرقة ومن لحمت لخرجة من غير لسيير.
 ٥٨ يبر من لسكر. ومنه مشت لدر
 ٥٨ صبرة - وروث - وكر - لحم
 ٥٨ حكم لصلاة في مبرك لعم ومصر (لو)
 ٥٨ لكر في لصلاة في مصر (لو)
 ٥٩ لكلاء على مصر لوصف لتي لتي عن لصلاة في
 ٦٠ لكر وجره ولعب ولبحر ولعن في مد نعه لكر. فهو كنت
 ٦٠ مد يبر في لرسو. وهو عنه مد نعه لصلاة عن كنت لكر على جوره
 ٦٠ لوجه كنت = عنه صفة لقيس: ولأوصف لتي جئت من لحكم لا
 ٦٠ نر عنه
 ٦١ لوجه لربح = خرفة في لأمر: ولأوصف لعدة في لأمر معرفة
 ٦١ بنه به
 ٦٢ لوجه لخص = لقيس لكر: ولأ لشارع لمد عو لكر بوضو
 ٦٢ صفة في محل لشرع: فسر كنت على نعه عا لكر في محل لشرع.
 ٦٢ المعرفة في الحكم
 ٦٤ خفة لشيخ
 ٦٥ لوجه لخص = لقيس على لبحر ولشعن ونحو كنت بجمع عنه
 ٦٥ لآته
 ٦٥ عة لظفر في لجمع
 ٦٦ عة لظفر في لخير
 ٦٧ نوع لخرجات من الإسك
 ٦٨ لأقول لولادة في لجمعة ولنقل ونحو من لخصم
 ٦٩ لكلاء على حلب: أن لشي لكر لخرم وهو صائم مخرم
 ٧١ لثولات لولادة في لألث لظفر بلجمعة لثولات ضعيفة
 ٧٢ لجرع عن دعوى النسخ لألث لظفر بلجمعة
 ٧٤ لبا تعرض لكر: لقال ولوق: كان لقال هو الذي ينبغي أن يجعل نسخا
 ٧٤ لآ يبره نكر الحكم مرتين

- ٧٤ الكلام على حديث الترخيص في الحجامة للصائم
- ٧٦ مما يقوي أن الناسخ هو التفطير بالحجامة
- ٧٨ الأقوال الواردة عن القائلين بالتفطير بالحجامة
- ٧٨ التشريط في الأذان هل هو داخل في معنى الحجامة؟
- ١٠٢-٨٣ الفهارس
- ٨٥ فهرس الآيات
- ٨٦ فهرس الأحاديث والآثار
- ٨٩ فهرس الأعلام
- ٩٢ فهرس الأماكن والبلدان
- ٩٢ فهرس الكتب
- ٩٣ فهرس المراجع
- ٩٩ فهرس الموضوعات



